جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب

سميح فرسون

استاذ بالجامعة الأمريكية
في واشنطن العاصمة.

مقدمة

عرّف المحللون والسياسيون الأمريكيون الهجمات المفزعة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على برجي التجارة العالمية في نيويورك و«البنتاغون» في العاصمة الأمريكية واشنطن معاً بأنها لحظة تحول أو لحظة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة الحديث. إنها لحظة فاصلة، شأن لحظات فاصلة سابقة، غيّرت بسرعة التصور الحكومي الأمريكي للواقع السياسي الدولي، ووضعت الولايات المتحدة على مسار سياسي وعسكري جديد يهدف إلى مخاطبة واقع جديد. ففي القرن الماضي كانت هناك لحظات فاصلة كثيرة في التاريخ الأمريكي وضعت السياسة الخارجية الأمريكية أيضاً في اتجاه جديد فعال، وشامل، وشديد التصميم. كان الهجوم الأمريكي على بيرل هاربر إحداها، والحرب الكورية في أوائل خمسينيات القرن الماضي لحظة فاصلة أخرى. أما ما تتفرد به هجمات ١١ أيلول/سبتمبر فهو «أن هذه هي المرة الأولى منذ حرب عام ١٨١٢ التي هوجمت فيها الأراضي القومية (الأمريكية) أو تعرضت حتى لمجرد التهديد»[١].

ولقد عَوْلَمَت الحرب الكورية الحملة المناهضة للشيوعية والسوفيات التي كانت جارية بالفعل في أوروبا، والتي شنتها الولايات المتحدة على ذلك الدرب بطريقة لا رجعة فيها. وكانت الاستراتيجية السياسية ـ العسكرية الأساسية في الحملة الأمريكية المناهضة للشيوعية في حقبة الحرب العالمية الثانية هي احتواء المجال الجيوسياسي الشيوعي وردع القوة السوفياتية التقليدية والنووية. أطلق على هذه الحملة شعبياً ـ وقد كانت الأطول استمراراً ـ وصف الحرب الباردة. ومع كل ما تخللها من صراعات دبلوماسية وسياسية، وانفراجات، وحروب ساخنة بالوكالة، وحرب فييتنام، فإن هذه الحملة انتهت بصورة فجائية بفعل الانهيار المذهل وغير المتوقع للاتحاد السوفياتي وللشيوعية في

(١) Noam Chomsky, *9-11* (New York: Seven Stories Press, 2002), p. 11.

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

في كل من هذه المواجهات الفاصلة صاغت النخبة السياسية الأمريكية وجماعات المثقفين العامة إطاراً ايديولوجياً مغالياً يبرر السياسة الأمريكية الجديدة والاستراتيجية السياسية ـ العسكرية المتفرعة عنها، ويعبئ الرأي الأمريكي والمصادر الأمريكية. مع ذلك فإن الانهيار غير المتوقع للشيوعية والنظام السوفياتي في أوائل عقد التسعينيات الماضي لم يسفر عن عدو أو تحد منظور مباشر للولايات المتحدة، كما كان الحال في السابق عشية هزيمة الفاشية الأوروبية واليابانية. ونتيجة لهذا ظهر فراغ ايديولوجي وفراغ سياسي وأدى إلى منافسة بين المثقفين السياسيين والعامين وبين رجال السياسة على تحديد الطابع المغالى فيه للأزمنة وعلى تحديد رؤية للمستقبل، وكانت كوندوليزا رايس قد كتبت ـ قبيل توليها منصب مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي: «أن الولايات المتحدة تجد صعوبة فائقة في تحديد «مصلحتها القومية» في غياب القوة السوفياتية»[٢].

أولاً: الايديولوجيا والاستراتيجيا في حقبة ما بعد السوفيات

طرحت عدة «رؤى» في عقد التسعينيات. دعم الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الأب) الفكرة القائلة بفجر «نظام عالمي جديد» ـ يهيمن ويسيطر عليه الأمريكيون طبعاً ـ وهي بنية ايديولوجية لم يحددها بصورة تامة جورج بوش الأب إلى ما بعد خسارته الانتخابات أمام بيل كلينتون[٣]. لكن فرانسيس فوكوياما فضل أطروحة لها طابع أطروحات المظفّرين عن الانتصار النهائي للديمقراطية ورأسمالية السوق، ومن ثم **نهاية التاريخ**[٤]. مع ذلك فإن المؤسسة الايديولوجية ومؤسسة السياسة في الولايات المتحدة أصبحت مأخوذة بخطر جديد متصوَّر هو «الدول المارقة»، وبخاصة تلك التي تملك قدرة تطوير أسلحة الدمار الشامل أو تسعى لامتلاك مثل هذه الأسلحة، مثل العراق وإيران وليبيا وكوريا الشمالية وغيرها.

على الرغم من أن الولايات المتحدة عبّأت تحالفاً دولياً كبيراً من الدول ـ بينها دول عربية كثيرة ـ في محاولتها لطرد الجيش العراقي من الكويت، فإن هذا الصراع لم يرق إلى مرتبة «لحظة فاصلة» بالنسبة إلى الولايات، ولا إلى ايديولوجية بعيدة الأهداف وسياسة محددة لتخليص العالم من «الدول المارقة» دفعة واحدة وإلى الأبد. عندما ينظر إلى حرب الخليج عام ١٩٩١ بأثر رجعي، نجد أنها كانت صراعاً اقليمياً ذا أهمية للمصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة وزبائنها الدول المنتجة للنفط، ولكنها لم تكن «لحظة فاصلة» في تاريخها السياسي. مع ذلك فإنها كسرت «العَرَض الفييتنامي»، أي الخوف الرسمي والجماهيري من الزج بقوات أمريكية في ما وراء البحار بهدف تجنب

---

(٢) Nicholas Lemann, «The Next World Order: The Bush Administration May Have a Brand-new Doctrine of Power,» *New Yorker* (1 April 2002), p. 44.

(٣) George Bush and Brent Scowcroft, *A World Transformed* (New York: Knopf, 1998).

(٤) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Avon Books, 1993).

سقوط ضحايا أمريكيين. كذلك فقد أسفرت حرب الخليج عن درس مهم آخر في **السياسة الواقعية** *(Real Politik)* الدولية المعاصرة: القدرة الأمريكية التي تفوق التصور على أن تسقط في ما وراء حدودها قوة عسكرية هائلة. وكان التغلب على «العَرَض الفييتنامي» قد بدأ في عهد إدارة ريغان في عام ١٩٨٠ بغزو غرينادا، وهي بلد بلا جيش، وبتدخلها الفظ عبر العمليات المغطاة (السرية) في أمريكا الوسطى، وبخاصة في نيكاراغوا. إن عمليات التمويل والتسليح والتدريب غير المشروع لمجموعات «الكونترا» وغيرها من الحكومات والمنظمات وفصائل الموت المناهضة للثوار في أمريكا الوسطى كانت موازية بالمثل لأعمال التعبئة والدعم لـ «المقاومة الإسلامية» الناجحة ضد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان(٥). كان التدخل في أفغانستان الصورة المصغرة لعودة السياسة الخارجية الأمريكية العدوانية النزعة إلى التدخل (وبدرجة كبيرة على نحو انفرادي في أمريكا الوسطى) في أعقاب «التراجع» القصير الأمد الذي جاءت به الهزيمة الكاملة في فييتنام.

أكد التدخل في أفغانستان جانباً مهماً آخر من استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية في ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو جانب غالباً ما ارتاح الأمريكيون إلى نسيانه وتجاهله، وبخاصة في سياق هجمات أيلول/سبتمبر التي قام بها «إرهابيون إسلاميون». وهذا هو دور الولايات المتحدة في دعم «الإسلام السياسي» أو «الإسلام الراديكالي» واستخدام هذا المصطلح على نحو ساخر. لقد دعمت الولايات المتحدة بنشاط الإسلام السياسي ـ وهو أهلي المنشأ ـ بالتواطؤ مع نظم ملكية محافظة عربية، وبخاصة العربية السعودية، في الحرب الباردة العربية في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. جرى تشجيع الإسلام السياسي كايديولوجية، ودعمه كحركة سياسية ـ اجتماعية ضد نزعة القومية الوحدوية والعلمانية العربية، التي كانت تتمتع بشعبية آنذاك. وحتى قبل ذلك كانت الولايات المتحدة قد لعبت دوراً في التأسيس المتعمد لمنظمة الدول الإسلامية لتكون منظمة معاكسة لجامعة الدول العربية، التي كانت منظمة قومية تحت نفوذ مصر الناصرية. ازدادت قوة هذا التيار الإسلامي السياسي ولم يضعف بقيام الثورة الإسلامية في إيران، التي ـ وهذا من دواعي السخرية ـ بدعمها المقاومة الإسلامية في أفغانستان أطلقت العنان لإسلام سياسي أكثر قتالية في الوطن العربي. ذلك كان السياق الذي أنتج أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة وغير ذلك من الجماعات الإسلامية المقاتلة. ولقد تحولت المنظمات الإسلامية السياسية المقاتلة، وكذلك أفرادها، والتي خرجت من أعطاف الحرب الأفغانية ضد السوفيات، إلى العداء لأمريكا في ما تسميه وكالة

ما تتفرّد به هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر هو أن هذه هي المرة الأولى منذ حرب ١٨١٢ التي تهاجم فيها الأراضي القومية الأمريكية.. لذا تعدّ لحظة تحوّل أو لحظة فاصلة في التاريخ.

(٥) انظر: John K. Cooley, *Unholy Wars: Afghanistan, America, and International Terrorism* (London; Sterling, VA: Pluto Press, 1999).

الاستخبارات المركزية الأمريكية. (سي. آي. إي.) ظاهرة «الضربة المرتدة» (Blowback)، وهي نتيجة غير مقصودة لسياسة الحكومة الأمريكية وممارستها[٦].

في بداية عام ١٩٩٢، إلى حد كبير، اتبعت إدارة بيل كلينتون المائلة باتجاه يمين الوسط ونحو قطاع الأعمال درب السياسة المتعددة الأطراف والآخذة بالتدخل وباستخدام الأمم المتحدة كمنبر لبناء إجماع دولي لعمل دولي. وعدّ ذلك مختلفاً عن النهج الذي اتبعته إدارة جورج بوش الأب في الحرب ضد العراق. لم تعتبر إدارة كلينتون، أو مثقفوها الذين يؤدون وظائفها، تحديات التسعينيات العسكرية خطراً شديداً يهدد المصالح الأمريكية الجيوسياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية في الخارج على نحو ما كان الغزو العراقي للكويت واحتلالها. ولكن نزوع حقبة كلينتون إلى التدخل العسكري - بعد حربي فييتنام والخليج - وجد تبريراً جديداً ومختلفاً: «التدخل لأغراض إنسانية» أو «النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة» كما وصفها نعوم تشومسكي[٧]. مع ذلك فليس مفهوم «التدخل لأغراض إنسانية» الايديولوجي صياغة جديدة. فقد استخدمته الدول الأوروبية في غزواتها الاستعمارية في القرن التاسع عشر[٨]. كان «التدخل لأغراض إنسانية» المبرر للتدخل الأمريكي في الصومال وفي البوسنة وكوسوفو تحت مظلة حلف شمال الأطلسي. والحقيقة أن إدارة كلينتون تدخلت عسكرياً مرات أكثر مما تدخلت إدارات جيمي كارتر ورونالد ريغان وجورج بوش الأب مجتمعة[٩]. وقد تضمنت الاستراتيجية التي بلورها هذا «التدخل لأغراض إنسانية» سياسة «تغيير نظم الحكم». مع ذلك، وعلى الرغم من أن مبدأ كلينتون في «التدخل لأغراض إنسانية» أنهى العنف البشع في يوغسلافيا السابقة إلا أنه لم يعكس عملية «العرقنة، التي تتعزز الآن والتي أصبحت مشروعة إلى حد ما»[١٠].

إن حرب الخليج لم تكن لحظة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة السياسي.. ومع ذلك فإنها كسرت "العرض الفييتنامي"، أي الخوف الرسمي والجماهيري من الزج بقوات أمريكية في ما وراء البحار..

أرفقت إدارة كلينتون نهج التدخل العسكري لأغراض إنسانية بسياسة خارجية سياسية اقتصادية: دعم وتصدير «رأسمالية السوق الحرة»، «العولمة الاقتصادية»

---

(٦) «The Contagion Spreads: The Assault on America,» in: Ibid., chap. 10, pp. 215-241, and Chalmers Johnson, *Blowback: The Costs and Consequences of American Empire* (New York: Owl Books, 2001).

(٧) Noam Chomsky, *The New Military Humanism: Lessons from Kosovo* (Monroe, ME: Common Courage Press, 1999).

(٨) Chomsky, *9-11*, pp. 14-17.

(٩) Lance Selfa, «A New Colonial Age of Empire,» *International Socialist Review*, no. 23 (May-June 2002), p. 50.

(١٠) Immanuel Wallerstein, «The Eagle Has Crash Landed,» p. 5, <http://www.foreignpolicy.com/issue julyaug 2002/wallerstein.html>.

و«الديمقراطية الانتخابية». ولم يكن القصد من هذه التركيبة الايديولوجية والسياسات المشتقة منها ـ والتي وصفت بصورة ملائمة بـ «الليبرالية الجديدة» ـ تنظيم العلاقات الاقتصادية والاستثمارات والتجارة بين الدول الصناعية الغربية واليابان (بصفة أساسية من خلال الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، ومجموعة الثماني... الخ) فحسب، إنما أيضاً فتح الباب على مصراعيه و«إصلاح» اقتصادات معظم بلدان الجنوب العالمي من خلال سياسة «التكيف الهيكلي» التي ينتهجها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. مع ذلك ظلت ايديولوجية «الليبرالية الجديدة» سارية أساساً بين المثقفين والمهنيين والنخب السياسية في الولايات المتحدة. لم تأسر خيال الجماهير لأن معظم الأمريكيين كانوا منغمسين في عملية مراكمة الثروة خلال نمو اقتصاد الفقاقيع الباهر الذي شهدته حقبة كلينتون أكثر بكثير من أي تحد دولي.

كانت الذبابة ـ إذا جاز التعبير ـ التي سقطت في مرهم العين في حقبة «الليبرالية الجديدة» أيام كلينتون هي «الهجمات الإرهابية» ضد منشآت القوات المسلحة والمنشآت الدبلوماسية الأمريكية، وبخاصة في الوطن العربي وشرق أفريقيا. لقد شملت هذه الهجمات في سنوات كلينتون الصومال عام ١٩٩٣؛ والمحاولة المخططة المزعومة لاغتيال الرئيس الأسبق جورج بوش الأب في الكويت عام ١٩٩٣؛ وتفجير القنابل في الرياض عام ١٩٩٥؛ وتفجير الخُبر في عام ١٩٩٦؛ وتفجير السفارة الأمريكية في نيروبي، كينيا، عام ١٩٩٨؛ وتفجير السفارة الأمريكية في دار السلام، تنزانيا، عام ١٩٩٨ أيضاً؛ والمؤامرات المتنوعة لشن هجمات أثناء احتفالات بدء الألفية الثالثة في الولايات المتحدة وغيرها في عام ٢٠٠٠؛ وتفجير المدمرة الأمريكية كول في عام ٢٠٠٠. ولقد أحدثت محاولة التفجير في مركز التجارة العالمية في عام ١٩٩٣ استجابة ضئيلة نسبياً. كذلك، وأثناء الفترة هذه، تصاعدت المواجهات مع العراق بشأن المفتشين المفوضين من الأمم المتحدة، وزادت من خطر امتلاك «دولة مارقة» أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من أن هذه الهجمات لم تولّد ايديولوجية جديدة بعيدة المرامي أو حملة (صليبية)، إلا أنها لم تؤد إلى مفهوم جديد لاستراتيجية عسكرية: «الحرب اللامتناسقة»[١١]. وكان هذا مفهوماً مناسباً بشكل خاص لنوع العدو الجديد: لا دولة، عابر للقومية أو دون المستوى القومي، ومتحرك، تدفعه نوازع دينية أو ايديولوجية أخرى أو غرض (مثلاً تهريب المخدرات). وقد أقامت الحكومة الأمريكية مكاتب وكوّنت قوات مهام لتحديد ومراقبة وتتبع أولئك الذين تعتبرهم «منظمات إرهابية» معادية لأمريكا. ولكن ـ من الناحية الأساسية ـ قامت الولايات المتحدة في ظل كلينتون بتنفيذ طريقة «محاصرة العربات»[*] وطورت استراتيجيات أمن دفاعية لمنشآتها الدبلوماسية والعسكرية في ما وراء البحار. وبطبيعة الحال أرضت ذاتها بهجمات شنتها بصواريخ

---

(١١) انظر: Marwan Bishara, «The Israelization of America's War,» *Al-Ahram Weekly* (25 April 2002), p. 11.

(*) تعبير يرجع إلى زمن هجمات البيض الأمريكيين ضد «الهنود الحمر» (سكان أمريكا الأصليون) حين كان رعاة البقر يحاصرون عربات الهنود الحمر ويقومون بهجمات ضد من فيها لإبادتهم (المحرر).

كروز البعيدة المدى ضد قواعد تنظيم القاعدة الذي يقوده بن لادن في أفغانستان، وهجمات على منظمات مهربي المخدرات في كولومبيا وهجمات متكررة بالقنابل على العراق. لقد ظل خط «الإرهاب الدولي» مصدراً ثانوياً لقلقها.

وقد برزت في مجالس السياسة، وإلى حد أقل في الأنباء، معضلات «الدول الفاشلة»، وهي الدول التي خلفت النظام السوفياتي السابق والهموم الأخلاقية والإنسانية الموازية المرتبطة بمآسي كثير من بلدان الجنوب العالمي. وفي ما يتعلق بـ «الدول الفاشلة» فإن نزعة التدخل لأغراض «إنسانية» عسكرياً وسياسياً واقتصادياً كانت هي الأمر اليومي لتلك الأوقات. وقد استخدمت الخطابية الإنسانية لتبرير التدخل العسكري في دول معينة كانت تعاني فوضى سياسية فتاكة (الصومال) أو الصراع المدني والتطهير العرقي (البوسنة وكوسوفو). مع ذلك فإن الصراع العرقي الذي بلغ حد المذابح الجماعية بين قبائل الهوتو والتوتسي في وسط أفريقيا لم يؤد إلى نشر قوات عسكرية غربية لإنهاء المذبحة الجماعية. على أن تلك الصراعات عجّلت بدعوة من بعض المثقفين الأمريكيين والبريطانيين من المحافظين الجدد ـ على أسس أخلاقية مزعومة ـ من أجل «امبريالية جديدة» خاصة لـ «الدول الفاشلة» في الجنوب العالمي[١٢]. وكما يذهب مارتن خور: «إن النظرية الموسعة عن «الدول الفاشلة» لا تلقي باللوم على البلد المعني فحسب، إنما أيضاً تفتح الباب لتدخّل سياسي وحتى عسكري في بلدان كثيرة ـ بلدان يشتبه في أنها ترعى «الإرهاب» أو تتسلح فيه وبلدان عاجزة عن النمو بدرجة كافية أو بطريقة من شأنها منح شروط ملائمة لـ «الإرهاب»[١٣].

تُسمّى الـ "سي. آي. إي" المنظمات الإسلامية السياسية المقاتلة التي خرجت من أعطاف الحرب الأفغانية ضد السوفيات إلى العداء لأمريكا ظاهرة "الضربة المرتدة"، وهي نتيجة غير مقصودة للسياسة الأمريكية.

بدأت الدعوات بلا حياء إلى «الحاجة» إلى امبريالية جديدة لمساعدة تعساء العالم غير الغربي بعد وقت قصير من المهمة الفاشلة في الصومال في بواكير حقبة كلينتون. وقد كتب بول جونسون، وهو بريطاني يقيم في الولايات المتحدة، أن «الكولونيالية قد عادت وهي لم تتعجل في عودتها لحظة واحدة»[١٤]. وحث سباستيان مالابي الولايات المتحدة على أن «تحتضن الامبراطورية»[١٥]. وبالمثل ذهب ماكس بوت إلى تأييد «قضية

(١٢) Martin Khor, ««Failed States» Theory Can Cause Global Anarchy,» *Bangkok Post,* 31/3/ 2002, <http://www.ft.com>,

كما ورد في: Selfa, «A New Colonial Age of Empire,» p. 53.

(١٣) المصدران نفسهما.

(١٤) Paul Johnson, «Colonialism is Back: And not a Moment too Soon,» *New York Times,* 18/4/ 1993.

(١٥) Selfa, Ibid., p. 50 and Sebastian Mallaby, «The Reluctant Imperialist,» *Foreign Affairs,* vol. 81, no. 2 (March-April 2001), p. 6.

إقامة امبراطورية أمريكية»[١٦]. وقد ميّز هؤلاء المنظّرون دول ما بعد الحداثة في أوروبا واليابان من «الدول الفاشلة» في «عالم ما قبل الحداثة» التي اعتبر ميراثها القومي قاعدة - أو يمكن أن يتحول إلى قاعدة - لنشاط إجرامي (مثلاً، كولومبيا) وملجأ آمن (مثلاً أفغانستان والعراق وإيران والسودان وسوريا، الخ) لمنظمات إرهابية. من ثم - وبحسب هذه الايديولوجية الجديدة - فإن هناك حاجة لتدخل عسكري غربي في «الدول الفاشلة» و«تغيير أنظمة الحكم» في تلك البلدان وحماية الحكومات التي تخلفها والتي يقيمها الغرب، كما فعل في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان.

ثانياً: بزوغ الحملة ضد الإرهاب

أشاد معظم الغربيين بسياسات وايديولوجية «الليبرالية الجديدة» باعتبارها الوسيلة الجوهرية والتي لا تثير الجدال إلى نمو اقتصادي وتنمية ورخاء، ليس في الغرب فحسب، إنما أيضاً في الجنوب العالمي. ومن ناحيتهم فإن المسؤولين أو القائمين بالوظائف الايديولوجية في الحكومات الغربية التي اعتنقت مثل هذه الايديولوجية، إما تجاهلوا العواقب السلبية لمثل هذه السياسات الليبرالية الجديدة على الأقليات الكبيرة في شعوب الجنوب العالمي، أو لم يعترفوا بهذه العواقب أبداً. ومن الواضح أن مثل هذه السياسات التي فُرضت بوجه خاص على الدول المدينة قد أسفرت عن مصاعب هائلة ومتزايدة على كاهل الجماهير العريضة من شعوبها المتنوعة، وولّدت عمليات إعادة توزيع للثروة لأعلى، وكذلك هددت الأصالة الثقافية والقيم التقليدية للناس العاديين[١٧].

> لقد تداعى عدد من المثقفين الأمريكيين والبريطانيين من المحافظين الجدد - على أسس أخلاقية مزعومة - من أجل إقامة «امبريالية جديدة» لـ «الدول الفاشلة» في الجنوب العالمي.. وهذا ما يفتح المجال لتدخل سياسي وعسكري في بلدان كثيرة.

تلك كانت المسائل - التي صيغت دقائقها غالباً بتعبيرات ثقافية - التي أدت بأكاديمي أمريكي واحد، هو صموئيل هانتنغتون، لأن يقترح أطروحة مثيرة للجدال عن العالم المعاصر: إن الصراع العالمي الآتي في أعقاب نهاية الحرب الباردة لن يكون صراع قوة تخوضه دولة أو ائتلاف من دول على مصادر اقتصادية وأسواق، أو على مواقع جيوستراتيجية، إنما سيكون بالأحرى «صدام حضارات». «إن الجماعات الثقافية تحل

---

(١٦) Max Boot, «The Case for an American Empire,» *Weekly Standard* (15 October 2001), p. 27, كما ورد في: Selfa, Ibid., p. 50.

(١٧) انظر: Samih Farsoun and Christina Zacharia, «Class, Economic Change and Liberalization in the Arab World,» in: Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Nobles, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World,* 2 vols. (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995-1998), vol. 1: *Theoretical Perspectives.*

محل كتل الحرب الباردة، وخطوط التماس بين الحضارات تصبح هي الخطوط المركزية للصراع في السياسات العالمية»[١٨]. وعند هانتنغتون أن الإسلام هو «قوة الظلام» في العالم بسبب «نزوع المسلمين نحو الصراع العنيف...»[١٩]. ومن هنا الصدام المحتوم بين الإسلام والغرب. وعلى الرغم من أن أطروحة هانتنغتون لقيت نقاشاً كثيراً في الولايات المتحدة، سواء معها أو ضدها، فإنها ظلت مناظرة أكاديمية وفكرية إلى حد كبير، خالية من أي قبول رسمي أو شكلي ايديولوجي، أو مضامين سياسة، أو استراتيجية سياسية ـ عسكرية. مع ذلك فقد حظيت بتغطية إعلامية ضخمة بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر.

سريعاً في أعقاب هجمات أيلول/سبتمبر، ظهرت حالة أقرب إلى هوس (هيستيريا) معادية للإسلام ومعادية للعرب في الإعلام الأمريكي، وبين بعض قطاعات العامة الأمريكيين وأيضاً بين كثير من السياسيين. ولقيت هذه الهستيريا الخطابية والمواقفية تشجيعاً معتبراً من جانب أنصار إسرائيل من النشطاء والسياسيين والمثقفين العامين وكتّاب الرأي في كل المنابر الإعلامية. فقد سارعوا إلى رسم خطوط متوازية لإرهاب يلهمه الإسلام ضد إسرائيل والولايات المتحدة على السواء. بل إن بعضهم أعلن أن الصدام الحضاري أو حرب الحضارات قد بدأت. وترددت التهجمات العنصرية اللفظية والبدنية، التي يُشار إليها في الأوساط الشعبية والقانونية عادة باعتبارها «جرائم كراهية»، ضد الأمريكيين العرب والمسلمين في طول البلاد وعرضها. كذلك فقد بلغ سيل الإساءات اللفظية السافرة والهجمات والتحرشات الجسمانية على نطاق واسع إلى كثير من أحرام الجامعات، وكانت من الاتساع حتى أن مسؤولين في الحكومة الأمريكية شعروا بالحاجة إلى إعلان عدم موافقتهم وحذّروا العامة من ارتكاب «جرائم كراهية» منافية للقانون. وتحدث الرئيس جورج و. بوش والنائب العام جون آشكروفت وآخرون علناً ضد الهجمات على العرب وعلى الأمريكيين العرب والمسلمين، وفي لفتة رمزية زار بوش «المركز الإسلامي» في واشنطن، وهو المسجد الرئيسي في المدينة. وتحمل ـ مثل مسؤولين كثيرين ـ مشقة خطابية للتمييز بين الإسلام والعرب الملتزمين بالقانون والأمريكيين العرب والأمريكيين المسلمين ـ من جانب ـ والإرهابيين الذين يتحدثون ويتصرفون باسم الإسلام من الجانب الآخر. وفي الوقت الذي كانت تصدر فيه مثل هذه التحذيرات والأعمال الرسمية الحكومية والإعلامية (التي انضم إليها في بعض الأحيان مسؤولون جامعيون) بدت هذه كعلامات باعثة على الأمل بإمكان نزع فتيل الخطاب المعادي للعرب والمعادي للمسلمين والإساءة الملحة، المتقطعة مع ذلك، ضد الأفراد من العرب والمسلمين في الولايات المتحدة.

مع ذلك فقد زادت وألحت منذ ذلك الوقت التعليقات العنصرية وحفظ الملفات الشخصية الاجتماعية عن الأمريكيين العرب والمسلمين المسافرين جواً، والتمييز ضدهم في الوظائف وأماكن العمل، وكذلك الأشكال الأخرى من التحرشات والإساءات غير

---

(١٨) Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1998), p. 125.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

المشروعة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ نقلت الأخبار أن المدعي العام جون آشكروفت نفسه قال في مقابلة مع إذاعي على محطة إذاعة محافظة الاتجاه: «الإسلام دين يتطلب فيه الله منك أن ترسل ابنك ليموت في سبيله. أما المسيحية فهي عقيدة يرسل فيها الرب ابنه ليموت من أجلك». واقترحت كاتبة الرأي المحافظة آن كولتر ـ في ما يبدو أنه نوبة غضب: «يتعين علينا أن نغزو بلادهم (المسلمين) ونقتل زعماءهم ونحولهم إلى المسيحية». وقال وليام ليند ـ الذي شارك في تأليف كتيب بعنوان **لماذا يشكل الإسلام تهديداً لأمريكا والغرب**، وهو ناشط محافظ بارز ـ عن الأمريكيين المسلمين: «ينبغي أن نشجعهم على مغادرتنا، فهم طابور خامس في هذا البلد»[٢٠].

لقد أكدت عاصفة الغضب والجنون والدعوات إلى عمل يقوم به السياسيون والمثقفون العامون والإعلام، بدلاً من ذلك، على الحاجة إلى حماية أمريكا والأمريكيين من مزيد من الهجمات ومن سياط الإرهاب الإسلامي والدولي. وفي هذا السياق المشحون سياسياً أقر الكونغرس الأمريكي سلسلة من القوانين التي تشن ـ حسب كلمات الرئيس جورج بوش «الحرب ضد الإرهاب». أقر الكونغرس قانون الوطنية وصوّت على ميزانية على درجة استثنائية من الضخامة لخوض «الحرب القادمة ضد الإرهاب». ويذهب تشومسكي إلى أنه مع ذلك «فإن تسميتها بـ «حرب ضد الإرهاب» هي من قبيل الدعاية، ما لم تكن «الحرب» تستهدف الإرهاب بالفعل. لكن من الواضح أن هذا ما لم يفكر به أولئك، لأن الدول الغربية لا تستطيع أبداً أن تلتزم بتعريفاتها هي نفسها الرسمية لمصطلح الإرهاب، كما في القانون الأمريكي أو في كتيبات توجيهات الجيش الأمريكي. فهي إن فعلت ذلك تكشف على الفور أن الولايات المتحدة دولة إرهابية بارزة وبالمثل عملاؤها»[٢١].

وباختصار، فإنه بعد عقد من انهيار الشيوعية ونهاية الحملة المناهضة للشيوعية وفي «اللحظة الفاصلة» التي تمثلت في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، وجدت أمريكا الرسمية حملة جديدة وايديولوجية جديدة ـ الحرب ضد الإرهاب، وهو مركّب ايديولوجي استطاع بسهولة أن يخضع شعباً أصابته تلك الهجمات بالصدمة، وأن يبرر سياساتها الداخلية والدولية ويمدها بأرضية أخلاقية عالية لكل أفعالها المرتقبة. مع ذلك فإن «قانون الوطنية» ـ في بلد الحريات المدنية ـ قد كفّ ومحا الكثير من الحريات المدنية التي طالما كانت موضع اعتزاز في الولايات المتحدة. ولم يكن مفاجئاً إذن أن قامت المباحث الجنائية (مكتب التحقيقات الاتحادي (FBI)) بحملة اعتقالات جماعية لآلاف الأمريكيين العرب

---

(٢٠) المقتبسات مأخوذة من: Nicholas D. Christof, «Bigotry in Islam - and Here,» *New York Times*, 9/7/2002, p. A23.

(٢١) المصدر نفسه، و Chomsky, *9-11*, p. 16.

«إن العمل الإرهابي يعني أي نشاط (١٩) يتضمن عملاً عنيفاً أو عملاً يشكل خطراً على حياة الإنسان ويشكل خرقاً للقوانين الجنائية الخاصة بالولايات المتحدة أو أية ولاية فيها، أو الذي يمكن أن يشكل خرقاً جنائياً في ما لو ارتكب في نطاق سلطة الولايات المتحدة التشريعية أو أية ولاية فيها و(ب) يظهر وكأنه مقصود لـ (١) تخويف أو إكراه السكان المدنيين (٢) التأثير في سياسة الحكومة من خلال التخويف أو الإكراه أو (٣) بأن يؤثر في مسلك الحكومة بواسطة الاغتيال أو الخطف». انظر: *United States Code Congressional and Administrative News*, 98th Congress, Second Session, 19 October 1984 ([St. Paul, MN]: West Pub. Co., 1984), vol. 2, para. 3077, 98 STAT. 2707.

والمسلمين دون أي مبرر قانوني. معظمهم أوقفوا دون سبب محتمل سوى حقيقة عرقهم أو دينهم. وكان في هذا انتهاك واضح للمبادئ القانونية الراسخة التي تقضي بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وأن لا اعتقال لفترة طويلة دون اتهام، وأن لا تمييز على أساس العنصر أو الدين أو الأصل القومي.

وعلى الصعيد الدولي، شنت الولايات المتحدة هجوماً على أفغانستان بغرض إزالة حكم طالبان فيها (تنفيذاً لسياسة «تغيير نظام الحكم») وقتل قيادة تنظيم القاعدة وكوادره التي كانت تتخذ قاعدتها في ذلك البلد، وتدمير البنية التحتية للقاعدة. كذلك قامت الولايات المتحدة بأفعال كثيرة دبلوماسية ومصرفية ومالية ومخابراتية في محاولة دولية لشل - إن لم يكن لإزالة - شبكة الاتصالات العالمية لتنظيم القاعدة والمنظمات الحليفة له. وفي هذا السياق، وبخاصة سياق الموقف الأخلاقي العالي والصوابية الذاتية، صاغت القيادة السياسية الأمريكية - ورددت صداها مراراً وتكراراً جماعات المثقفين العامين التي تؤدي وظائفها - الشعار السياسي «إما أنك معنا أو أنك مع الإرهابيين».

لم يكن المسؤولون الأمريكيون والمثقفون العامون وكثيرون من العامة الأمريكيين في حالة مزاجية تسمح بالاستفهام عن أسباب الإرهاب أو المجادلة حول ما الذي يشكل إرهاباً. لقد وصف الإرهاب والإرهابيون باعتبارهم شراً، وهو توصيف ظهر وكأنه كاف لتفسير سبب الهجمات. وعدا ذلك فإن أي تساؤل عن التعريف الأمريكي من جانب واحد للإرهاب قد نحي جانباً. ووصمت أي معارضة محلية أو اقليمية للسياسات الأمريكية في الخارج إما بأنها إرهاب أو جماعات أو دول داعمة للإرهاب. ولا يشمل هذا التعريف الأمريكي للإرهاب الفردي أو التنظيمي إرهاب الدولة الذي كثيراً ما مارسته الولايات المتحدة نفسها في أمريكا الوسطى والجنوبية، ومارسته إسرائيل وكثير غيرها من الدول التي تتحالف مع الولايات المتحدة أو هي عميلة لها. ولكن هذا التعريف قد مُد ليشمل ما يسمى «الدول المارقة»، وهي الدول التي ليست حليفة أو عميلة أمريكية وإنما مناوئة. وهكذا انطوت حملة مناهضة الإرهاب على سياسة وأفعال ضد «الدول المارقة» ذات القدرة، أو القدرة المحتملة، على امتلاك أسلحة للتدمير الشامل، مثل العراق وإيران وليبيا وكوريا الشمالية. ولنلاحظ هنا التناقض في أن دولاً أخرى - مثل إسرائيل والهند وباكستان - طورت ترسانات نووية، ليست مصنفة من جانب الولايات المتحدة باعتبارها «دولاً مارقة».

إن الجانب اللافت في هذا الواقع السياسي هو السرعة التي تحولت بها ايديولوجية مناهضة الإرهاب والحملة ضد ما يسمى "الدول المارقة" إلى عقيدة قطعية رسمية وإلى خطاب شعبي في الولايات المتحدة التي تعمل بجد على إضفاء طابع مؤسساتي على الحرب ضد الإرهاب على صعيد دولي بطريقة التحديد الانفرادي!

إن الجانب اللافت في هذا الواقع السياسي هو السرعة التي تحولت بها ايديولوجية مناهضة الإرهاب والحملة ضد ما يسمى «الدول المارقة» إلى عقيدة قطعية رسمية

وخطاب شعبي في الولايات المتحدة. إنها تميز الآن كافة سياسات وأفعال الحكومة الأمريكية، وكذلك تصريحات قيادتها السياسية والمثقفين العامين والمواطنين العاديين. وبقدر ما يمكن النظر إلى هذا الغلو الخطابي لإدارة بوش الثاني باعتباره ناشئاً عن دوافع سياسية، فإنه جزء لا يتجزأ من محاولة لإضفاء طابع مؤسسي في المجتمع الأمريكي ودولياً على ايديولوجية وسياسة مناهضة الإرهاب. وتتضمن عملية إضفاء الطابع المؤسسي في الولايات المتحدة على حملة مناهضة الإرهاب، بالإضافة إلى السلطات الواسعة لقانون الوطنية، خلق «مكتب أمن الجبهة الداخلية» ليصبح «وزارة الأمن الداخلي» ولها وزير يتمتع بعضوية في المجموعة الوزارية، وتحويل بؤرة اهتمام المباحث الجنائية الاتحادية وقوة المهام القومية الخاصة بالإرهاب، وإعادة بناء وتوجيه مصلحة الهجرة والتجنيس، الخ.

في بيان واضح عن سياسة إدارة بوش هذه قال ريتشارد هاس مدير مكتب تخطيط السياسة في وزارة الخارجية الأمريكية، في مقابلة: «إن ما تراه من هذه الإدارة هو بزوغ مبدأ جديد... ولست على ثقة بأنه يشكل مذهباً في السيادة. فالسيادة ترتب التزامات. واحد من هذه الالتزامات أن لا تذبح شعبك. وآخر أن لا تدعم الإرهاب على أي نحو. فإذا ما فشلت حكومة في الوفاء بهذه الالتزامات، فإنها تفقد بعضاً من المزايا العادية للسيادة، بما في ذلك الحق في أن تترك وشأنك داخل أراضيك. وتكسب حكومات أخرى ـ بينها الولايات المتحدة ـ حق التدخل. وفي حالة الإرهاب يمكن أن يؤدي هذا حتى إلى حق الدفاع الذاتي الوقائي أو الاستباقي»(٢٢).

وبطبيعة الحال، فإن الولايات المتحدة هي من يقرر أي دولة تستحق أن تفقد سيادتها. وهكذا، كما كان الحال في الحملة ضد الشيوعية فإن حرب أمريكا ضد الإرهاب تعيد تعريف مصطلحات وقواعد الاشتباك في العلاقات الدولية بما يتطابق مع أولويات واستراتيجية وإملاءات أمريكية أحادية.

إن دولاً كثيرة ـ بما فيها دول عربية (مصر والعربية السعودية والأردن بوجه خاص) تُجبَر الآن من خلال ضغط دبلوماسي وسياسي واقتصادي على الرضوخ لسياسة وتكتيكات أمريكية في هذه الحرب على الإرهاب، وإلا تواجه العواقب، بما فيها عقوبات أو التهديد باستخدام القوة. ومن خلال سياسة كهذه، ومن خلال قرارات للأمم المتحدة ومن خلال سياسات وأفعال مؤسسات دولية أخرى (حلف الأطلسي، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومجموعة الثماني وغيرها) تخضع لنفوذ أمريكي، تعمل الولايات المتحدة بجد لإضفاء طابع مؤسساتي على الحرب ضد الإرهاب على صعيد دولي بطريقة التحديد الانفرادي.

وكأمر بالغ الدلالة للشرق الأوسط، في ظل ايديولوجية مناهضة الإرهاب أصبحت إدارة بوش تقبل باطراد تعريف الوضع الذي تذيعه إسرائيل في حربها الاستعمارية ضد السلطة والشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. إنها تنحاز إلى سياسات وممارسات

---

(٢٢) نقلاً عن: Lemann, «The Next World Order: The Bush Administration May Have a Brand-new Doctrine of Power,» pp. 45-46.

رئيس الوزراء آرييل شارون وحكومته اليمينية الليكودية. لقد عرّفت إدارة بوش ـ في اتفاق مع إسرائيل ـ عملياً كل مقاومة للاحتلال الإسرائيلي بأنها إرهاب. وما هو أشد فظاعة من هذا أن الولايات المتحدة وقفت وحدها في حقيقة الأمر في هذا العالم مع إسرائيل في اعتدائها الشرس والإجرامي على المدن الفلسطينية والبلدات ومخيمات اللاجئين في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٢. السياسيون الأمريكيون من كافة القناعات، جنباً إلى جنب مع الإعلام وكتاب أعمدة الرأي والمثقفين العامين تجاهلوا أو ـ استبعدوا باعتبارها تزييفاً أو مبالغة ـ الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبها جيش إسرائيل في كافة أنحاء المراكز السكانية الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في جنين ونابلس[٢٣].

لقد تجاهل السياسيون والمسؤولون الأمريكيون ـ في مسيرة اندفاعهم لدعم إسرائيل ـ التقارير التي تدين الممارسات الإسرائيلية من جانب منظمات لحقوق الإنسان لها رسوخها وصدقيتها العالية، مثل منظمة العفو الدولية ومراقبة حقوق الإنسان بالإضافة إلى استنتاجات الأمم المتحدة الرسمية. ولعبت الولايات المتحدة دوراً محورياً في إغراق قرار مجلس الأمن ـ وكان قراراً صاغته وصوتت مؤيدة له ـ بإرسال فريق من الأمم المتحدة للتحقيق في احتمال أن تكون إسرائيل قد ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في حربها الوحشية ضد مخيم اللاجئين في جنين. وباختصار فإن الحكومة الأمريكية تبنت تعريف إسرائيل للصراع في الأراضي المحتلة بأنه «إرهاب» وليس مقاومة احتلال. وانتهت إدارة بوش إلى قبول حرب شارون على السلطة والشعب الفلسطيني (اللذين عرفتهما اختزالاً بأنهما «الإرهاب الفلسطيني») باعتبار تلك الحرب جزءاً من حرب أمريكا العالمية ضد الإرهاب. وقد حدث هذا كله في وجه محاولات حلفاء أمريكا العرب (العربية السعودية ومصر والأردن)، وفي وجه عرض السلام التاريخي من جانب الجامعة العربية الذي أعلنته القمة العربية في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢، كذلك في وجه انتقادات أوروبية. الأمر اللافت للنظر أن السياسيين الأمريكيين والإعلام الأمريكي برزا أكثر تشدداً وأكثر إسرائيلية من الإسرائيليين. والتوصيفات الأخيرة لإضفاء الطابع الإسرائيلي على السياسة الأمريكية نحو فلسطين والشرق الأوسط ـ بما في ذلك وبصورة خاصة استراتيجيتها العسكرية لمناهضة الإرهاب ـ هي على نحو قابل للمجادلة ـ أشبه بإضفاء الطابع الليكودي على السياسة الأمريكية. إن التقاء السياسة الأمريكية والإسرائيلية ليس مقصوراً على الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني: إنما هو يشمل وجهات نظر وسياسات متطابقة في ما يتعلق بالعراق وإيران بالمثل. فمنذ ١١ أيلول/سبتمبر والمسؤولون ومثقفو الإعلام والمثقفون العامون الأمريكيون والإسرائيليون يواصلون قرع الطبول عالياً بدعوات وحجج ترمي إلى توسيع الحرب ضد الإرهاب بشن هجوم على نظام صدام حسين في العراق.

وهكذا تستخدم إدارة بوش هجمات ١١ أيلول/سبتمبر كلحظة تحول جديدة في التاريخ الأمريكي لإطلاق سياسة خارجية عدوانية جديدة لها أغراض ونيات أوسع من

---

(٢٣) انظر تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية بشأن ما جرى في جنين.

مجرد حرب ضد الإرهاب. في ما يتعلق بالشرق الأوسط يبدي نيكولاس ليمان ملاحظته: «هل الولايات المتحدة الآن في مركز يؤهلها لإعادة رسم خرائط اقليمية، وبخاصة في الشرق الأوسط، واستبدال الحكومات هناك بالقوة؟ لا أحد يعتقد أن إدارة بوش يمكن أن تفكر بمثل هذا القدر من الطموح، ولكن من الواضح أنها، ومع المناقشة الداخلية الدائرة، تقف إلى اليمين من مواقفها قبل أشهر قليلة مضت».

وهكذا، مع مزيد من التورط الأمريكي في الصراع الفلسطيني والعراق والممالك النفطية، فإن «المنطقة برمتها في حركة، وبالطريقة ذاتها التي كانت تتحرك بها أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة»[٢٤]. لقد انفجرت مناقشة داخل الإدارة بشأن هذه المسائل، بما فيها مسألة توسيع الحرب على الإرهاب لتشمل العراق. وهناك أيضاً مناقشة بين المسؤولين أنفسهم حول الأخذ بأسلوب العمل الانفرادي أو العمل مع أطراف متعددة في المقاربة الأمريكية للسياسة الخارجية والاستراتيجية. الصقور وأنصار العمل الانفرادي ممثلون في شخص ومنصب نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد وعملياً كافة نوابه، وكوندوليزا رايس ومجلس الأمن القومي، في حين أن أنصار الاتجاه الأكثر براغماتية، الذين يؤيدون العمل مع أطراف متعددة ويميلون إلى الدبلوماسية في المقاربة فهم يتحلقون حول وزير الخارجية كولين باول. مع ذلك يبدو أن صقور السياسة الخارجية العدوانية أنصار العمل الانفرادي ـ ومعهم أيضاً مهندسو السياسة الداخلية ـ يوجهون أُذن الرئيس وغرائزه باتجاههم. وعلى الرغم من هذا فإن المناقشة الآن قد انتهت إلى أن يحين وقت وقوع إخفاق ما في السياسة الخارجية.

إن تقارب السياسة الأمريكية والإسرائيلية يتجاوز السياسة والاستراتيجيا تجاه الشرق الأوسط.. فالعقيدة العسكرية الاستباقية البازغة التي تطورها إدارة بوش تفضّل على طراز السياسة الإسرائيلية الراسخة.

إن سياسة إدارة بوش المتشددة أكثر ما تكون إثارة للجزع وأكثر ما تكون خطورة في ما يتعلق بالاستراتيجية. ففي التقرير السري الذي يحمل عنوان «مراجعة الحالة النووية»[*] جاء أن إدارة بوش «أصدرت توجيهاتها إلى البنتاغون بأن يعد خطط طوارئ تحدد الخطوط العامة لاستخدام القنابل النووية ضد سبعة بلدان على الأقل ـ هي روسيا والصين والعراق وإيران وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا ـ خمسة منها لا تملك سلاحاً نووياً وقد أضيفت مؤخراً إلى خطط التهديف النووي. كذلك يقضي تقرير مراجعة الحالة النووية بإجراء استعدادات لاستخدام الأسلحة النووية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفي مواجهة بين تايوان والصين، وفي هجوم تشنه كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، وهجوم عراقي ضد إسرائيل أو بلد آخر مجاور له، وفي أوضاع

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(*) تقرير سنوي يصدر عن هيئة رئاسة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية ويستعرض أوضاع القوات الاستراتيجية النووية الأمريكية في داخل الولايات المتحدة وفي أنحاء العالم (المحرر).

أخرى غير محددة[٢٥]. ومن الأمور ذات الدلالة، وعلى النقيض من الموقف الأمريكي السابق بشأن الأسلحة النووية، يوسع تقرير المراجعة هذا دور الأسلحة النووية. وقد شرح جوزيف سيرينكيوني، الخبير النووي في «مؤسسة كارينغي للسلام» الأمر بقوله: «إننا نقول بهذا إن الأسلحة النووية لم تعد سلاح الملاذ الأخير وإنما هي أسلحة اختيار أول». ويقول سيرينكيوني عن «مراجعة الحالة النووية» وفقاً لإدارة بوش «إنها تعني أن المخبولين النوويين قد فرضوا سيطرتهم على جهاز السياسة»[٢٦]. وأخيراً، فليست أقل خطورة من هذا كله نية إدارة بوش تطوير «درع دفاعي صاروخي» يضفي ـ إذا ما تم نشره فعلاً ـ طابعاً عسكرياً على الفضاء.

إن إدارة بوش تطور بوضوح مذهباً استراتيجياً وسياسة عسكرية تقضي بتوجيه الضربة (النووية) الأولى. ويلاحظ تقرير صحفي في صحيفة **واشنطن بوست** أنه دون التخلي عن الاحتواء والردع فإن [الاستراتيجية] ستسمح للمرة الأولى بإضافة خياري «الاستباق» و«التدخل الدفاعي» كخيارين رسميين لضرب دول أو مجموعات معادية[٢٧]...

ومن الواضح أيضاً من التهديف النووي أن ثلاثة بلدان إسلامية على الأقل في الشرق الأوسط تحتل موقعاً خاصاً بالنسبة إلى التدخل «الاستباقي» و«التدخل الدفاعي»: العراق وإيران وسوريا. وقد أصبح هذا الخطاب علنياً. وينصح جيم هوغلاند في **واشنطن بوست** إدارة بوش بأن تفكر في خطط كبيرة. وهو يذهب إلى أن: «على الإدارة أن تنتهج الآن طرقاً أخرى لمنع المنطقة من أن تصبح منصة تسودها الفوضى لإرهاب أعظم. وهذا يعني مزيداً من الاعتماد على القوة العسكرية لدعم الدبلوماسية. إن الأحداث تدفع بوش نحو استراتيجية لتحويل المنطقة عن طريق إقامة حضور عسكري أمريكي موسع ومتغلغل بدرجة كبيرة هناك. فيمكن للقوات الأمريكية أن تمكث لسنوات للمساعدة في خلق وحماية قيادات جديدة وديمقراطية في العراق وفي دولة فلسطينية»[٢٨].

ويؤكد هوغلاند أبعد من هذا أن الحكمة التقليدية القائلة بالانتظار لضرب العراق وتنفيذ عملية تغيير النظام في ذلك البلد إلى أن يحل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، أو على الأقل إلى أن يستقر هذا الصراع، تنقلب الآن رأساً على عقب في تفكير إدارة بوش. «كلما زاد الاستقطاب بين الإسرائيليين والفلسطينيين، زاد ترجيح وقوع غزو أمريكي للعراق»[٢٩]. ولقد خوّل بوش بالفعل سلطة القيام بأعمال سرية لتعطيل أو أسر أو إبادة إرهابيين في أكثر من ٨٠ بلداً. وتشمل الأعمال السرية لوكالة الاستخبارات المركزية

---

(٢٥) انظر اللقاء مع بيتر كوزنيك (Peter Kuznick) الذي جرى في الجامعة الأميركية ـ واشنطن بتاريخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) Thomas E. Ricks and Vernon Loeb, «Bush Developing Military Policy of Striking First, New Doctrine Addresses Terrorism,» *Washington Post*, 10/6/2002, p. 1.

(٢٨) Jim Hoagland, «No Time to Think Small,» *Washington Post*, 30/6/2002, p. B7.

(٢٩) المصدر نفسه.

الأمريكية في هذه البلدان الثمانين عمليات الدعاية ودعم إدارات الشرطة والمخابرات الأجنبية، وتوجيه الأعمال السرية الفتاكة ضد الجماعات أو الأفراد الإرهابيين.

وليست السياسة الخارجية والاستراتيجية ـ العسكرية العدوانية والنزّاعة إلى التدخل الانفرادي مجرد حرب عالمية على الإرهاب، أو على ما يسمى «الدول المارقة» فحسب، إنما هي تنوي أيضاً إعادة تشكيل مناطق معينة والعالم طبقاً لمصالحها، ويتساوى مع هذا في الدلالة أنها ترمي إلى بسط هيمنة دائمة. «في عام ١٩٩٢... كان البنتاغون يتطلع إلى مستقبل تستطيع فيه الولايات المتحدة ـ ويتعين عليها ـ أن تمنع أي دولة أو تحالف من أن يصبح قوة عظمى... [ينبغي للولايات المتحدة] أن «تشكل»، لا أن ترد فحسب على بقية العالم، و[ينبغي] أن تتجنب صعود قوى عظمى أخرى»(٣٠). تذكّر هذه الرؤية الأمريكية بنظرة إسرائيل، التي طالما أيدتها الولايات المتحدة، عن ضرورة التفوق العسكري النوعي على كافة الجيوش العربية.

إن تقارب السياسة الأمريكية والإسرائيلية يتجاوز السياسة والاستراتيجية تجاه منطقة الشرق الأوسط. فالعقيدة العسكرية الاستباقية البازغة التي تطورها إدارة بوش في الوقت الحاضر تفصّل على طراز السياسة والممارسة الإسرائيلية الراسخة.

عندما سئل وزير الخارجية كولين باول ـ مثلاً ـ عما إذا كان يمكن استخدام هذه السياسة لتبرير هجوم على المنشآت النووية في كوريا الشمالية، ذكر هجوم إسرائيل قبل عقدين على المحطة النووية للطاقة في العراق بعد أن استنتجت إسرائيل أن المحطة تملك قدرة إنتاج بلوتونيوم من درجة تصلح للاستخدام في الأسلحة. قال «لقد فعلها الإسرائيليون في عام ١٩٨١. وكانت تلك بوضوح ضربة عسكرية استباقية. والآن فإن الجميع مسرورون على الرغم من أنهم تعرضوا لانتقادات شيطانية في ذلك الوقت»(٣١).

في انتقاد بالغ الحدة يقول وليام غالستون إنه لا يكاد يكون في الإدارة أو في الحزبين السياسيين واحد يناقش التأثيرات البعيدة الأمد لسياسة انفرادية: «إن استراتيجية عالمية مبنية على مبدأ بوش الجديد تعني نهاية نظام المؤسسات والقوانين والأعراف الدولية الذي عملت الولايات المتحدة من أجل بنائه لأكثر من نصف قرن... إن الولايات المتحدة، بدلاً من أن تستمر في الخدمة كطرف أول بين أطراف متساوية في النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية، ستتصرف باعتبارها قانوناً بذاتها، تخلق قواعد جديدة للارتباط الدولي دون موافقة دول أخرى»(٣٢).

إن التصرف باعتبارها «قانوناً بذاتها» هو ممارسة إسرائيلية منذ وقت طويل.

---

(٣٠) Lemann, «The Next World Order: The Bush Administration May Have a Brand-new Doctrine of Power».

انظر نصاً أكثر صراحة في: Zalmay M. Khalilzad, *From Containment to Global Leadership?: America and the World after the Cold War* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 1995).

(٣١) Glenn Kessler and Peter Slevin, «Preemptive Strikes Must be Decisive, Powell Says,» *Washington Post*, 15/6/2002, p. A16.

(٣٢) William A. Galston, «Why First Strike Will Surely Backfire,» *Washington Post*, 16/6/2002, p. B1.

كيف ـ إذن ـ وقع هذا التحول للسياسة الخارجية الأمريكية من احتواء وردع وتعددية أطراف إلى سياسة تدخل انفرادية استباقية وعدوانية، تتصرف باعتبارها «قانوناً بذاتها»؟ وكيف ولماذا تلتقي السياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة على هذا النحو الحاسم؟

ثالثاً: الجذور المحلية للحملة الأمريكية ضد الإرهاب

هذه السياسة الخارجية والاستراتيجية العسكرية الأمريكية العدوانية والنزّاعة للتدخل وتحالفها مع إسرائيل سياسياً وايديولوجياً ليست وليدة الصدفة ولا هي غير مقصودة في صورتها الراهنة، وإنما هي ذروة تيارات سياسية محلية وايديولوجية كانت في مرحلة التكوين لزمن طويل. وتذهب أطروحتي هنا إلى أنه بينما للحملة الأمريكية المعاصرة ضد الإرهاب جذور محلية عميقة، فإنها قد تأثرت تأثراً كبيراً وتعززت بما مارسته إسرائيل من فعل وخطابة وضغط **داخل** أروقة السلطة الأمريكية في الحياة العامة الأمريكية. والحقيقة أنني مقتنع ـ أيضاً ـ بأن دعم إسرائيل والحملة المناهضة للإرهاب وتقاطعهما الأخير قد أصبحت من المسائل الأمريكية المحلية، وليست مجرد مسائل تخص السياسة الخارجية الأمريكية. وهكذا فإن الحملة المناهضة للإرهاب والدعم الذي لا يلين وبلا نظرة نقدية لسياسات وأفعال الليكود الإسرائيلية ـ وليس فقط تجاه الفلسطينيين إنما أيضاً نحو العراق وإيران وسوريا ـ هي جزء لا يتجزأ من توجه للسياسة له دينامياته المحلية وجانبه من السياسة الخارجية أيضاً. دعونا إذن نلتفت ناحية السياق الأمريكي المحلي لأن المرء، لكي يميز أمواج المد في السياسة العالمية، لا بد أن يفهم أولاً تيارات السياسة المحلية.

والتيارات المحلية التي حددت أمواج المد في السياسة العالمية الأمريكية المعاصرة في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر كانت قيد التكوين لمدة لا تقل عن أربعة عقود. كانت قيد التكوين منذ عقد الستينيات الذي شهدت أمريكا خلاله بزوغ ونفوذ عديد من الحركات الكبرى السياسية ـ الاجتماعية التي غيّرت بصورة دراماتيكية المشهد العام الأمريكي، السياسي والاجتماعي والثقافي. تلك كانت حركة مناهضة حرب فييتنام، وحركة الحقوق المدنية، وحركة الثقافة المضادة، والحركة النسائية، وغيرها من الحركات الرامية إلى إدخال الليبرالية والطابع الراديكالي والعلمانية. وساوتها في الأهمية حركة «لاهوت التحرير» التي استوردت من أمريكا اللاتينية، والتي أطلقت طاقة وحررت كنائس النظام السائد ومعاهد اللاهوت في الولايات المتحدة.

لقد أنتجت هذه الحركات مجتمعة تغييراً مهماً في المجالات القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع الأمريكي. لكنها ـ أيضاً ـ أطلقت العنان لشعور قوي بخطر (بل حتى شعور بالغضب العارم بين قطاعات اجتماعية معينة) يهدد قيماً وأخلاقيات وأعرافاً وتقاليد طالما تمسكت بها قطاعات واسعة من الشعب الأمريكي. كذلك فإنها ولّدت رد فعل سياسياً معتبراً بين النخبة وقطاعات كبيرة من المجتمع الأمريكي على السواء، وبخاصة في الجنوب الأمريكي وفي ولايات غرب الوسط، وأجزاء من الغرب، وبخاصة جنوب كاليفورنيا. قناعتي الرئيسية ـ إذن ـ أن التقاء حدث منذ

سبعينيات القرن الماضي بين ايديولوجية محافظة جديدة ولاهوت ديني محافظ في المجتمع الأمريكي قد ساعد على دفع الوسط السياسي الأمريكي نحو اليمين وسمح للتيارات المحافظة المحلية بأن تؤثر بقوة في السياسة الخارجية والداخلية إن لم تملها إملاء.

وفي استعادة لأحداث الماضي فإن عقد الستينيات كان حقبة أقل راديكالية مما كان فترة استقطاب اجتماعي حقاً. والحقيقة أنها حقبة كانت قد شهدت بداية تعبئة محددة اجتماعية وسياسية وثقافية للمحافظين الأمريكيين وميلاد يمين أمريكي يقوده تحالف غير مرتقب من اليمين الديني (المسيحي) والايديولوجيين السياسيين العلمانيين من المحافظين الجدد، والذي ساعدته جالية يهودية تزداد ميلاً إلى الاتجاه المحافظ. وترافق مع التحولات الاقتصادية انجراف إلى اليمين في سياسات الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية الرئيسة حدث أثناء وفي أعقاب عقد السبعينيات من القرن الماضي. وهكذا شهد عقد الثمانينيات صعود قادة محافظين وأحزاب محافظة ايديولوجياً إلى السلطة في ثلاثة بلدان غربية رئيسة: رونالد ريغان في الولايات المتحدة، ومارغريت ثاتشر في المملكة المتحدة وهيلموت كول في ألمانيا الغربية. واجه ثلاثتهم محلياً وهزموا مطالب نقابات العمال، وخفضوا بصورة دراماتيكية نفقات القوى العاملة المنظمة وقوتها، وفرضوا قيوداً على حماية البيئة وطوروا سياسات محافظة. وفي مجال السياسة الخارجية فإن ريغان ـ بوجه خاص ـ أسس وضعاً صدامياً محارباً تجاه الاتحاد السوفياتي، واصفاً إياه بـ «امبراطورية الشر». وكانت إدارته أيضاً وراء ممارسات التدخل العدوانية، غير المشروعة غالباً في أمريكا الوسطى ضد نظم الحكم اليسارية أو الحركات اليسارية وفي أفغانستان ضد الاحتلال السوفياتي.

> .. وقناعتي الرئيسية أن التقاء حدث منذ السبعينيات بين ايديولوجيا محافظة جديدة ولاهوت ديني محافظ في المجتمع الأمريكي قد ساعد على دفع الوسط السياسي فيه نحو اليمين، وسمح للتيارات المحافظة المحلية بأن تؤثر بقوة في السياسات الخارجية والداخلية..

لم يكن انتصار نيكسون في عام ١٩٧٢ (وحتى كارتر في عام ١٩٧٦) وريغان وبوش الأول في الثمانينيات نتاج سياسات أمريكية كالمعتاد أو محض صدفة، إنما كانت انتصاراتهم بالأحرى نتاج أفعال متعمدة من محافظين أعادوا تنظيم أنفسهم واليمين الجديد، الديني والعلماني على السواء. وباختصار أدى دور المحافظين والحركات اليمينية في أمريكا إلى تحول الوسط السياسي الأمريكي ـ منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي ـ نحو اليمين، بعيداً عن حيث كان منذ حقبة روزفلت.

وكجزء من هذا التحول وصل اليمين الجديد أيضاً إلى تحديد الكثير من جدول الأعمال والخطاب السياسي بشأن مسائل السياسة المحلية والخارجية على السواء في البلد. وكما كان الحال مع اليمين العلماني فإن «قادة» اليمين المسيحي «كانوا فعالين في

تشكيل جداول الأعمال العامة والتشريعية[٣٣]، وفي وقف بعض التيارات الثقافية التي كانت قد سادت في عقود سابقة»[٣٤]... لقد غير المحافظون الدينيون الحوار الأمريكي. غيّروا من يشارك في ذلك الحوار وما هي الافتراضات التي يُبنى عليها. غيّروا لهجة الحوار، وغيّروا محتوى الحوار... لقد دفع اليمين المسيحي فكرة القيم برمتها دفعاً إلى واجهة الحياة الأمريكية. والآن ليست هذه المسائل موضوعة فقط على طاولة السياسات، إنها هي طاولة السياسات... الآن الفكرة القائلة بأن الدين في مركز الحياة القومية وليس على هامشها لا يعلن عنها الجمهوريون وحدهم، إنما الديمقراطيون أيضاً[٣٥].

باختصار، يفسر صعود اليمين الديني والعلماني إلى مركز مسرح السياسات الأمريكية وحضورهما في مواقع السلطة الرسمية إلى حد كبير، تطور الحملة العدوانية النزّاعة للتدخل المناهضة للإرهاب، ويفسر أيضاً إضفاء الطابع الليكودي على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

إن المصالح الدائمة لأمريكا، الاقتصادية والنفطية والاستراتيجية والعسكرية والجيوسياسية، والاستقرار السياسي - وبخاصة استقرار الحلفاء الرئيسيين (العربية السعودية ودول الخليج ومصر والأردن، الخ) - و«أمن إسرائيل»، كلها عوامل حرجة في صنع وتسيير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة. كذلك هو حال الدور المحلي لجماعات الضغط اليهودية والعلمانية المؤيدة لإسرائيل، مثل لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك AIPAC) وغيرها. بالأحرى، وفي ضوء هذه الوقائع والمصالح السياسية الأمريكية في المنطقة، وفي ضوء العوامل الجلية المؤثرة في السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، فإنني أميل إلى الإجابة عن السؤال عن كيف تصبح سياسة إدارة بوش الثاني متحيزة إلى هذا الحد من السفور تجاه إسرائيل، تتبنى وجهات النظر الإسرائيلية والسياسة الإسرائيلية، وكيف تصبح عدوانية ونزاعة إلى التدخل واستباقية وانفرادية في سياستها الخارجية؟ من ثم فإن قناعتي هي أنه في سياق الانجراف المقرر للوسط السياسي الأمريكي إلى اليمين منذ الثمانينيات من القرن الماضي، أصبحت أدوار اليمين الديني والعلماني في الذروة. ويصدق هذا تماماً على الجنوح نحو اليمين في السياسات الأمريكية وفي السياسة الخارجية وممارستها في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر.

١ - اليمين المسيحي في السياسات الأمريكية الحديثة

بدأ اليمين المسيحي يعزز نفوذه في عقد السبعينيات الماضي وتفجر بصورة

---

(٣٣) انظر: Matthew C. Moen, *The Christian Right and Congress* (Tuscaloosa, AL: University of Alabama Press, 1989).

(٣٤) Matthew C. Moen, «The Evolving Politics of the Christian Right,» <http://www.apsanet.org/PS/sept96/moen.cfm>.

(٣٥) انظر ورقة دايفيد شريبمان التي قدمت إلى: «The New Christian Right in Historical Context: A Conversation with Leo Ribuffo and David Shribman,» (Seminar), Ethics and Public Policy Center, pp. 9-10, <http://www.eppc.org/publications>.

التحليل موجود في النص الأصلي.

دراماتيكية على مسرح الأحداث في عقد الثمانينيات الذي تلاه. ولكن أصوله وجذوره الحديثة تمتد لأوقات أسبق بكثير. «عليك، لكي تفهم اليمين المسيحي الجديد، أن تفهم الأزمة الدينية الأمريكية التي حطت في أواخر القرن التاسع عشر. وتحول السياسات الأمريكية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، والأزمة الثقافية في عقدي الستينيات والسبعينيات الماضيين»[٣٦]. لقد ظهر تياران لاهوتيان: تيار ليبرالي بين كنائس النظام السائد البروتستانتية التي أكدت على عقيدة المسكونية ووجهات النظر الليبرالية المتسامحة. وكان التيار الثاني هو تيار المحافظين اللاهوتيين الذين يؤمنون بأن الكتاب المقدس معصوم عن الخطأ وأن يسوع هو ابن الرب وأن مملكة الرب على الأرض ستقام لدى رجوع يسوع. إن العالم يتردى، إنها عقيدة تفسر «عبر إطار يُسمى **مذهب التدبير الإلهي قبل الألفي**... الأزمنة كلها مقسّمة إلى عصور أو تدابير...: نحن نعيش في العصر (أو التدبير) ما قبل الأخير... وسينهض وكيل الشيطان، المسيح الدجال، ويسيطر في النهاية على العالم، وسيعقب هذا المجيءُ الثاني للمسيح وإقامة العصر الألفي»[٣٧].

يؤمن عشرات الملايين من الناس بهذه الصورة من نبوءة الكتاب المقدس. كانت الحرب العالمية الأولى ذروة فيها، فقد كان لها معنى خاص بالنسبة إلى المحافظين اللاهوتيين. «أولاً، أثبتت أن نزعة التشاؤم كانت محقة، وثانياً ـ حسب نبوءة الكتاب المقدس ـ فإن اليهود سيعودون إلى فلسطين قبل عودة يسوع ـ **قبيل** عودته ـ وقد وعد إعلان بلفور بوطن يهودي في فلسطين»[٣٨]. وهكذا فإن ألفية التدبير الإلهي وشيكة. ويعتقد كثيرون، مثل هال ليندسي، وهو واحد من أهم الكتاب المسيحيين الإنجيليين (كان كتابه بعنوان **كوكب الأرض العظيم الراحل** ضربة مدوية)، أن تأسيس دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ كان علامة من الرب على أن الأيام الأخيرة، النشوة والأرمجدون[*] وشيكة الحدوث للعالم[٣٩]. هذا هو التقليد اللاهوتي الذي أفرخ اليمين المسيحي الجديد.

وربما على النقيض من بعض تفسيرات العلم الاجتماعي فإن الحرب العالمية الثانية وما أعقبها قد أنتجت في أمريكا حركة إحياء للدين وانجرافاً باتجاه اليمين للوسط السياسي فيما كانت أمريكا تعبئ قواها لحملة مناهضة الشيوعية [التي خلالها أضيفت الجملة القائلة] «تحت سلطة الرب» إلى يمين الولاء [و] «في الرب نضع ثقتنا» أصبحت

---

(٣٦) انظر ورقة ليو ريبوفو (Leo Ribuffo) التي قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٢. انظر أيضاً: Bryan F. Le Beau, «The Political Mobilization of the New Christian Right,» <http://are.as.wvu.edu/lebeau1/htm>.

(٣٧) المصدران نفسهما.

(٣٨) انظر ورقة ليو ريبوفو التي قدمت إلى: «The New Christian Right in Historical Context: A Conversation with Leo Ribuffo and David Shribman,» p. 3.

(*) Armageddon المكان الذي ستجري فيه المعركة الفاصلة الرهيبة بين الخير والشر في نهاية العالم وقبل يوم الحساب، وفقاً لسفر «الرؤيا» الذي يختتم به «العهد الجديد» من الكتاب المقدس (المحرر).

(٣٩) Rod Dreher, «Evangelicals and Jews Together: An Unlikely Alliance,» National Review, p. 3, <http://www.nationalreview.com/dreher/dreher040502.asp>.

الشعار القومي[٤٠]. وقد كان رمز الحركة الدينية المحافظة التي جرى إحياؤها من جديد هو بروز القس بيللي غراهام، الذي أطلق على نفسه وصف انجيلي وليس أصولياً. لكن هذا الإحياء ضمّ أيضاً مسيحيي العُنصرة أو المسيحيين الكاريزميين(*) بزعامة أورال روبرتس. وبحلول منتصف عقد السبعينيات الماضي كانت قد أصبحت هناك دائرة ضخمة للغاية - «أربعين أو ستين أو ثمانين مليوناً، مستعدين لأن يسيسوا» في اتجاه يميني بسبب «علمنة قرارات المحاكم، وتغير الأخلاقيات الجنسية، ومجتمع يبدو أنه يتحرك يساراً من الناحيتين السياسية والثقافية»[٤١].

في عام ١٩٧٢ ذكرت التقارير (الإخبارية) أن نيكسون تلقى ٨٠ بالمئة من أصوات الناخبين الإنجيليين وغيرهم من المحافظين اللاهوتيين والكاثوليك. وكان إقرار قانون «Roe vs. Wade» (الذي أباح الإجهاض) بحكم من المحكمة العليا ذات التكوين الذي غلب عليه الطابع الليبرالي آنذاك، في عام ١٩٧٣، قد أثار حفيظة الناخبين المحافظين المتدينين. وحتى الديمقراطي جيمي كارتر، وكان مسيحياً «متجدداً» (Born again christian) لقي مساعدة من هذه الدائرة المحافظة ذاتها (٥٦ بالمئة من الإنجيليين والمعمدانيين الجنوبيين صوتوا له) ليفوز بالرئاسة في عام ١٩٧٦[٤٢]. مع ذلك فقد أثبت كارتر أنه في الأساس ليبرالي، وسبب لهذا خيبة أمل لحركة الإحياء الإنجيلية المحافظة. وهكذا تخلت عنه إلى حد كبير في انتخابات فترة الرئاسة الثانية هذه الدائرة الانتخابية المحافظة، وتحلق كثيرون منهم في عام ١٩٨٠ حول ايديولوجي المحافظين مرشح الحزب الجمهوري رونالد ريغان. «لقد نشر الباحثون معلومات تصور نفوذ اليمين المسيحي داخل الحزب الكبير القديم GOP (الحزب الجمهوري) من نواحٍ مختلفة. ويوجد كمّ كثيف من الأدبيات التي تقدر مدى قوة تأييد اليمين المسيحي لريغان»[٤٣].

إن عدداً كبيراً من القادة الإنجيليين هم أيضاً في الصميم مؤيدون لإسرائيل ومعادون للفلسطينيين.. إنهم يرون في مساعدة إسرائيل عسكرياً واجباً يفرضه الكتاب المقدس..

هكذا، بدأ اليمين المسيحي - بدوره في انتخاب رونالد ريغان للرئاسة وفوز

---

(٤٠) انظر ورقة ليو ريبوفو التي قدمت إلى: «The New Christian Right in Historical Context: A Conversation with Leo Ribuffo and David Shribman,» p. 4.

انظر أيضاً النماذج المعاصرة في تقارير مركز بيو (Pew).

(*) Pentecostals التسمية ترجع إلى عيد «العنصرة» المذكور في «العهد القديم» كيوم احتفال بحصاد القمح والشعير في أواخر الربيع. لكنه تحول في ما بعد إلى احتفال بذكرى إعطاء الرب لموسى لوح الشرائع المقدسة. ثم تبنى المسيحيون هذا الاحتفال أيضاً فأصبح تذكيراً بظهور الروح القدس للرسل، ما جعلهم «يتكلمون بلغات أخرى» (حسب سفر «أعمال الرسل» في العهد الجديد (المحرر)).

(٤١) المصدر نفسه، ص ٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(٤٣) Moen, «The Evolving Politics of the Christian Right,» p. 2.

وهي خلاصة اعتمدت على: James L. Guth and John C. Green, eds., *The Bible and the Ballot Box: Religion and Politics in the 1988 Election* (Boulder, CO: Westview Press, 1991).

الجمهوريين وخسارة الديمقراطيين في مجلس الشيوخ ـ مسيرته نحو نفوذ معتبر داخل الحزب الجمهوري ونحو موقع المركز في السياسات القومية الأمريكية. لقد كانت الحركة الدينية المحافظة تكوّن منذ وقت طويل مؤسساتها الاجتماعية والتعليمية والإعلامية وغيرها لخدمة ودعم نشاطها ونفوذها. كذلك طور اليمين المسيحي، ونجح باستخدام تكتيكات مدنية مثل الاحتجاج العام وتسجيل الناخبين، والتصويت، وممارسة الضغط، والترشح للمناصب على مستوى محلي كبداية ثم على مستوى الولاية فالمستوى القومي بعد ذلك. لقد خلق النوع الجديد من القادة المحافظين أو الإنجيليين اليمينيين ـ أمثال القساوسة جيري فولويل وبات روبرتسون وجون هاغي وجيمس دوبسون وغاري باور ـ تنظيماً لدعم جداول أعمالهم السياسية واللاهوتية ـ الاجتماعية. فأطلق جيري فولويل منظمة «الأغلبية الأخلاقية» وأطلق بات روبرتسون في عام ١٩٨٩ «الائتلاف المسيحي» الذي قيل إنه وصل بزعامة رالف ريد إلى مليوني عضو في أواخر التسعينيات الماضية، وإن كان قد قيل بعد ذلك إن عدد أعضائه أخذ في الانخفاض منذ أن بلغ ذروته. ويذيع جون هاغي رسائله الدينية والسياسية عبر أكثر من ٢٣٠ محطة للتليفزيون والراديو، ومنظمة «التركيز على الأسرة» التي أسسها دوبسون هي عملاق ضخم. إن لها ميزانية تبلغ نحو ١٣٠ مليون دولار لسنة ٢٠٠٠، طبقاً لما أذاعه مكتبها الصحفي... وهي تزعم أن عدد أعضائها يبلغ ٢,١ مليون... مع طاقم موظفين من ١٣٠٠ شخص... ويظهر العمود الذي يكتبه دوبسون في ٥٥٠ صحيفة(٤٤)...

يدعم اليمين المسيحي مواقف سياسية اجتماعية مناهضة بعنف للإجهاض والشواذ جنسياً من الجنسين، ومؤيدة لـ «قيم الأسرة» والصلاة في المدارس، وضد إصلاح الرعاية الصحية (ذكرت تقارير إخبارية أن الائتلاف المسيحي الذي أسسه روبرتسون أنفق مليون دولار في عمليات ممارسة ضغط مع الجمهوريين لإلحاق الهزيمة بخطة كلينتون لإصلاح الرعاية الصحية) وغير ذلك من المسائل المحلية. كذلك فقد اعتنق اليمين المسيحي مواقف قوية مناهضة للشيوعية أثناء الحرب الباردة. وأمد المبشر الإنجيلي التليفزيوني بات روبرتسون بدعم قوي «سياسي (وفي بعض الأحيان نقدي) لتنظيم «الكونترا» في نيكاراغوا ولحكومتي فصائل الموت في السلفادور وغواتيمالا، ولجيوش الاغتيال بالوكالة إبان حكم النظام العنصري في جنوب أفريقيا في الثمانينيات الماضية»(٤٥). بل الحقيقة أن خطة مجموعة العمل للأهداف البعيدة التي شكلت في إطار البيت الأبيض في عهد ريغان، بشأن أمريكا الوسطى، كانت تجتمع سراً بصفة منتظمة مع أكثر من خمسين مجموعة تضم كثيرين من منظمات اليمين المسيحي والعلماني والمحافظين الجدد واليهود، لتنسيق النشاط الإعلامي ونشاط جماعات الضغط (اللوبي) تأييداً لتنظيم «الكونترا» النيكاراغوي وأيضاً لضرب العراق بالقنابل مجدداً(٤٦). وهذا هو

---

(٤٤) Leon Howell, «Ups and Downs of the Religious Right,» <http://www.religion-online.org>.

(٤٥) Sara Diamond, «The Threat of the Christian Right,» Z Magazine, July-August 1995, p. 2, <http://www.zmag.org>.

(٤٦) المصدر نفسه.

نفسه الائتلاف السياسي الذي يقف وراء دعم شارون وسياساته وأيضاً دعم حملة إدارة بوش المناهضة للإرهاب.

إن روبرتسون وفولويل وهاغي وباور وكثيرين غيرهم من القادة الإنجيليين هم أيضاً في داخل أحشائهم مؤيدون لإسرائيل ومعادون للفلسطينيين. إنهم يرون في مساعدة إسرائيل عسكرياً واجباً يفرضه الكتاب المقدس كما ينظرون إلى إسرائيل نفسها بتعبيرات نبوءة الكتاب المقدس: «ذلك أن الحقيقة التي لا تكاد تصدق هي أن إسرائيل كلها ستُنقذ. وكافة الآخرين غير اليهود سيتسلقون إلى حيث اكتمال إسرائيل... وهكذا فإن اليهود ـ إسرائيل ـ سوف يكونون شهوداً في النهاية ـ وبطريقة خارقة للطبيعة ـ للإنجيل، وبمثل هذه القوة المتفجرة حتى أن العالم يمكن بالكاد أن يكون هو ذاته! آه، هناك مستقبل الرب لإسرائيل العرق»(٤٧).

هكذا، وعلى الرغم من الاختلاف الجلي في الرؤية المسيحية الإنجيلية لإسرائيل، التي فيها سيتحول كافة اليهود إلى المسيحية، من الرؤية اليهودية الصهيونية لدولة يهودية دائمة، فإن التحالف متين. وبحسب ما يذهب إليه إِد ماكاتير مؤسس تنظيم «المائدة المستديرة الدينية»، والذي يعرف نفسه بأنه صهيوني مسيحي، فإن «أفضل من لإسرائيل من أصدقاء هم المسيحيون المؤمنون بالكتاب المقدس»(٤٨). وعلاوة على هذا فإن «تحالف اليمين المسيحي والمثقفين من المحافظين الجدد (كثيرون من هؤلاء هم يهود) الذين كانوا قد أعلنوا يأسهم من الديمقراطيين، وقوّت المنظمات اليهودية السائرة في التيار الرئيسي عزم إدارة بوش على أن تقول نعم لكل شيء ـ تقريباً ـ يفعله شارون»(٤٩).

ولقد تطلع أنصار إسرائيل منذ زمن طويل، منذ حقبة ترومان التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ـ إلى الليبراليين والحزب الديمقراطي كقاعدة أساسية للدعم للدولة اليهودية. لكن، منذ صعود اليمين المسيحي وهم يتلقون دعماً صاخباً، حاسماً، شعبياً، منظماً، وسياسياً من الشق المحافظ الذي كانوا في الماضي يتهمونه بالعداء للسامية وانعدام التسامح والتعصب. مع ذلك فإن قضية إسرائيل قد متّنت أواصر تحالف بين اليمين المسيحي واليهود الأمريكيين، تحالف يفرض الآن قسراً تغيراً في الدائرة الانتخابية التقليدية لكلا الحزبين الرئيسيين(*). إن أعداداً من اليهود تتزايد باطراد تدعم المرشحين الجمهوريين مالياً وبالأصوات. ومما له دلالته الدعم اليهودي المتنامي بسرعة لمسؤول التنظيم في مجلس النواب الأمريكي ـ وهو المسيحي المحافظ توم ديلاي، الذي رعى في أيار/مايو ٢٠٠٢ مشروع قرار مؤيد لإسرائيل ومؤيد لشارون بقوة في مجلس النواب. وكما حدث لزعيم الأقلية (الجمهورية) في مجلس الشيوخ ترينت لوت، كذلك فإن الدعم

---

(٤٧) Jo-Ann Mort, «An Unholy Alliance in Support of Israel,» *Los Angeles Times*, 19/5/2002, and Pat Robertson, *The New World Order* (Dallas: Word Pub., 1991).

(٤٨) Abraham McLaughlin and Gail Russell Chaddock, «Christian Right Steps in on Mideast,» *Christian Science Monitor*, 16/4/2002, <http://www.csmonitor.com>.

(٤٩) Mort, Ibid.

(*) المقصود طبعاً الحزبان الديمقراطي والجمهوري (المحرر).

اليهودي ينهال على زعيم الأغلبية (الجمهورية) في مجلس النواب ريتشارد آرمي، الذي اقترح في برنامج تليفزيوني يذاع على نطاق الولايات المتحدة أن يتم «ترحيل» الفلسطينيين إلى خارج الضفة الغربية. وهي دعوة سافرة إلى تطهير عرقي غير مشروع أطلقها سياسي أمريكي كبير.

من ثم فإن عملية إعادة التحالف الجديدة والتي لم يسبق لها مثيل في القوى السياسية الأمريكية كانت لها عواقب سياسية بعيدة سواء على السياسة والأفعال في المجالين الداخلي والخارجي. «إنها ـ أكثر من أي عامل واحد ـ تفسر السبب في أنه لم يكن هناك إلا قليل للغاية من الضغط من جانب البيت الأبيض الجمهوري على إسرائيل لكي تحد من إجراءاتها القاسية ضد الفلسطينيين»[٥٠]. بالنسبة إلى الإنجيليين «الهجمات على إسرائيل التي يقوم بها مفجرو القنابل الاستشهاديون الفلسطينيون هي اختبار مهم في الحرب العالمية ضد الإرهاب الإسلامي، وهي حملة يدعمها بشراسة اليمين المسيحي... والبيت الأبيض يتلقى الرسالة. ففي اجتماع يوم ١٠ نيسان/أبريل أبلغ ترينت لوت زعيم الأقلية (الجمهورية) بمجلس الشيوخ بوش بأن الجمهوريين يتعرضون لضغط متزايد من اليمين الديني لكي يساندوا شارون»[٥١].

لقد نشط اليمين المسيحي وتعبأ لدعم جورج و. بوش في الانتخابات الأولية (وكان دورهم حاسماً في ترشيح بوش في ولاية كارولينا الجنوبية وفي انتخابات «الثلاثاء الكبير» الأولية)[٥٢]. كذلك فقد نشط اليمين المسيحي وتعبأ في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠ لصالح بوش. بل إنه أصبح أكثر تفجراً بنشاط محموم دعماً لإسرائيل بفعل الصراع المتزايد حدة في الأراضي المحتلة وهجوم إسرائيل على مراكز البلديات التي يسيطر عليها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة. مع ذلك ينبغي أن يكون واضحاً أن المسيحيين الإنجيليين ليسوا جميعاً من الجناح اليميني. هناك تيارات داخل التيار الرئيسي للحركة الإنجيلية لها وجهة نظر أكثر توازناً في ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

لقد برز اليمين المسيحي منذ عام ١٩٨٠ باعتباره المجموعة الأكثر بروزاً والأشد نفوذاً داخل الحزب الجمهوري[٥٣]. وعندما حققت ذلك المركز تفجرت سياسياً على المسرح القومي وفرضت جدول أعمالها الاجتماعي والسياسي على الخطاب السياسي القومي. «لقد ساند الإنجيليون الصوت الجمهوري في انتخابات عام ١٩٩٤ (حيث أيدت نسبة ٧٥ بالمئة من جميع الإنجيليين المرشحين الجمهوريين للكونغرس)... وأخيراً... فإن

---

(٥٠) Tom Hamburger and Jim Vande Hei, «Chosen People: How Israel Became a Favorite Cause of Christian Right,» *Wall Street Journal,* 23/5/2002, p. 1.

(٥١) Romesh Ratnesar, «The Right's New Crusade: Lobbying for Israel,» reported by Karen Tumulty and Michael Weisskopf, *Time* (29 April 2002), p. 1, <http://www.cnn.com/ALLPOLITICS/time/2002/05/06/crusade.html>.

(٥٢) Bill Berkowitz, «Revving Up the Christian Movement for Bush,» <http://www.zmag.org/zmag/articles/berkowitzjune2000.htm>.

(٥٣) Moen, «The Evolving Politics of the Christian Right».

اليمين المسيحي هو الآن جماعة مهيمنة في فروع الحزب الجمهوري في ثماني عشرة ولاية أمريكية وجماعة ذات وزن كبير في ثلاث عشرة أخرى»[٥٤]. ومنذ أوائل التسعينيات، وكل مرشح جمهوري للرئاسة، بمن فيهم جورج و. بوش، ظهر في مؤتمرات «الائتلاف المسيحي»، تماماً كما فعل هؤلاء في اجتماعات لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية ـ الأمريكية (إيباك) الموالية لإسرائيل. وقدّر ليمان كيلستيد في عام ١٩٩٥ أن المسيحيين المحافظين يشكلون نحو ربع السكان في الولايات المتحدة، في حين أن نسبة تتراوح بين ١١ ـ ١٥ بالمئة من السكان دعمت بصورة محددة اليمين المسيحي ابتداءً من عقد السبعينيات حتى أواخر التسعينيات[٥٥]. وتفيد تقارير أن أربعة ملايين شخص هم أعضاء فعليون في منظمات اليمين المسيحي، وهم بهذا يشكلون دائرة انتخابية ضخمة قابلة لأن تعبأ سياسياً لقضايا اليمين المسيحي، سواء منها ما هو قضايا محددة أو ما هو قضايا عامة، وأيضاً لمرشحي الانتخابات. ولقد برهنت حملة جورج و. بوش على أهمية اليمين المسيحي في انتخابه للبيت الأبيض. وتشير التقديرات إلى أنه بدون دعم اليمين المسيحي ـ بما في ذلك داخل الولاية التي ينتمي إليها (منافسه الديمقراطي) آل غور، ولاية تينيسي ـ لما استطاع بوش أن يأخذ أصوات الولايات الجنوبية والحدودية ليفوز بانتخابات عام ٢٠٠٠.

٢ ـ المحافظون الجدد في السياسات الأمريكية الحديثة

العمود الأساسي الثاني في دعم التيار المحافظ واليميني في السياسات الداخلية والخارجية في أمريكا هو اليمين العلماني. والأصل المعاصر لليمين الجديد هو في عقد الثمانينيات تحت مظلة ما اسمه «ثورة ريغان». ومحور اليمين الجديد أو المحافظين الجدد كما يعرفون بعامة أو عناصره الأساسية، هم المثقفون الليبراليون السابقون اليهود (وبعض من الكاثوليك) الذين هجروا ائتلاف الحزب الديمقراطي إلى ريغان والحزب الجمهوري. فقد اجتذبت نزعة ريغان المحافظة المتشددة في المسائل الداخلية والخارجية مجموعة من المثقفين العامين الذين كانوا يزدادون ميلاً بقوة إلى النزعة المحافظة (والمحافظة الجديدة) ـ وهم من اليهود والمسيحيين على السواء. انخرط كثيرون منهم في إدارة ريغان وترجموا نزعته المحافظة القوية إلى سياسات وممارسات. وقد ضم هؤلاء عديدين ممن يخدمون في إدارة بوش الحالية، بينما يؤدي الآخرون أدوارهم كمثقفين عامين محافظين، إن لم يكونوا من الجناح اليميني، وعديدون منهم كانوا قد خدموا أيضاً في إدارة بوش الأب. ومن الناحية الأخرى أصبح كثيرون من أعلام الإعلام ككتّاب رأي تنشر أعمدتهم في الصحف الكبرى، وخدموا غالباً كأدمغة متحدثة في كثير من

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢ ـ ٣؛ Lyman Kellstedt [et al.], «Religion and Politics Workshop,» *Campaigns and Elections* (September 1994), and John Persinos, «Has the Christian Right Taken Over the Republican Party?,» *Campaigns and Elections* (September 1994).

(٥٥) المصادر نفسها، و Mark J. Rozell and Clyde Wilcox, «The Past as Prologue: The Christian Right in the 1996 Elections,» in: Mark J. Rozell and Clyde Wilcox, eds., *God at the Grass Roots: The Christian Right in the 1994 Elections*, Religious Forces in the Modern Political World (Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 1995).

البرامج التليفزيونية. وقد اتسعت صفوف هذه المجموعة بإضافة مستضيفي المتحدثين على الراديو والتليفزيون في برامج تبث على نطاق واسع، وهؤلاء في مجموعهم قد ساعدوا على خلق «ثقافة محافظة أو يمينية قوية في الولايات المتحدة باطراد منذ أوائل الثمانينيات. وقد تميزت شبكة تليفزيونية إخبارية بأكملها ـ هي «فوكس للأخبار» ـ كمنفذ للمحافظين الجدد.

وقد ضيّقت هذه الثقافة السياسية المحافظة المناقشة بشأن المسائل والسياسات التي تواجه الولايات المتحدة. ويتمركز هذا الضيق في التمرير السهل لسياسات وأعمال محافظة. لقد حطّت «مطابقة خانقة تكبح الخطاب العام بشأن السياسة الخارجية الأمريكية والحرب على الإرهاب و(مسألة) إسرائيل... لكنها تكبحه أيضاً بشأن التهديد بهجوم على العراق...»(٥٦). ويمضي جوناثان ستيل ليقول: لأجل فرض هذا التخلي عن النقاش الاستدلالي باسم اصطياد الإرهابيين (على طريقة اصطياد السحرة في العصور الوسطى) قام تحالف غريب من المسيحيين الإنجيليين في الكونغرس مع قادة المنظمات اليهودية الأمريكية الذين يؤيدون ـ تقليدياً ـ الحزب الديمقراطي(٥٧).

العمود الثاني الأساسي في دعم التيار المحافظ واليميني في السياسات الداخلية والخارجية في أمريكا هو اليمين العلماني.. إن التحالف الغريب الذي صهره اليمين المسيحي والمحافظون الجدد داخل الحزب الجمهوري أصبح قوي النفوذ في ممرات السلطة الأمريكية!

كذلك فإن الجماعات القاعدية نشطة في هذه العملية الرامية إلى إسكات وجهات النظر والمناظرات البديلة. «مؤخراً أوقف عدد يقدر بألف مشترك في صحيفة **لوس أنجلس تايمز** تسليم نسخهم إلى منازلهم لمدة يوم احتجاجاً على ما اعتبروه تغطية مؤيدة للفلسطينيين. وتعرضت لاحتجاجات مماثلة كل من صحف **شيكاغو تريبيون، مينيابوليس ستار تريبيون، فيلادلفيا انكوايرر وميامي هيرالد**، وتلقت إذاعة الراديو الوطني العام (NPR) آلافاً من الرسائل الالكترونية تشكو من تقاريرها من الشرق الأوسط... إن الصحف «خائفة» من منظمات مثل إيباك (AIPAC) ومؤتمر الرؤساء(*). فالضغط الذي تمارسه لا يلين. ورؤساء التحرير سريعاً ما سيمتنعون عن المساس بها(٥٨).

---

(٥٦) Jonathan Steele, «New York is Starting to Feel Like Brezhnev's Moscow: Public Debate in America Has Now Become a Question of Loyalty,» *Guardian*, 16/5/2002 (online).

(٥٧) المصدر نفسه.

(*) المقصود هنا هو «مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى»، وهو تنظيم «جبهوي» يضم أكثر من خمسين من المنظمات اليهودية الكبرى في الولايات المتحدة، وتدل عضويته على مكانة كل من هذه المنظمات. ومؤتمر الرؤساء نفسه يتمتع بنفوذ ضاغط كبير على صانعي القرار الأمريكيين (المحرر).

(٥٨) Michael Massing, «The Israel Lobby,» The Nation, <http://www.thenation.com/doc.mhtml?i = 20020610 & s = massing>.

وكما شجع ريغان اليمين المسيحي على الانضمام للحزب الجمهوري ومهد الطريق لصعود هذا اليمين كدائرة مرموقة داخل الحزب، فإنه مهد الطريق أيضاً لايديولوجيي وصقور السياسة الخارجية في اليمين العلماني ليحتلوا مناصب مهمة في السياسة الخارجية والأمن القومي في الحكومة. وقد أضفى هذا العمل من جانب ريغان شرعية على اليمين العلماني بالقدر نفسه الذي أدى به عمله الآخر إلى إضفاء شرعية على اليمين الديني. إن الاتجاهات التي أطلق ريغان حركتها في الثمانينيات قد تصاعدت خلال حقبتي بوش الأول وبوش الثاني اللتين أحاطتا كقوسين بفترة كلينتون. لقد عزز المحافظون الجدد مركزهم السياسي بإقامة «مصانع أفكار» ومنظمات أبحاث جديدة وجماعات ضغط وصحف ودوريات وحتى شبكات للتليفزيون والراديو. النزعة المحافظة الجديدة هي الآن صناعة مزدهرة.

ومع ذلك، وخلافاً لليمين المسيحي، فإن اليمين العلماني صغير من حيث العدد وليس له وجود في القواعد الأساسية في الأمة الأمريكية ربما في ما عدا بعض الدوائر القاعدية في القطاعات التقليدية من الحزب الجمهوري. وتكمن معظم قوتهم في الحضور الإعلامي المفوه والبارع، وفي منظمات «مصانع الأفكار» التي بنوها وفي الأدبيات التي أنتجوها منذ الثمانينيات. ولكن نفوذهم يمكن أن يكون أيضاً في حقيقة الاقتراحات النظرية والاقتراحات السياسية الجريئة التي يداومون بإلحاح وبلا كلل على تقديمها. إن بساطتها وجسارتها في السياق الراهن يرجع صدى مقولة الرئيس بوش «إما إنك معنا أو مع الإرهابيين». كذلك فإن وجود نفوذهم يرجع إلى أنهم تمكنوا من تخويف المنشقين وتضييق الخطاب الآن ليقتصر على جوانب نظرتهم العامة الضيقة. ويقدم كثيرون من هؤلاء المحافظين الجدد المشورة لحكومة إسرائيل بانتهاج سياسات تتناقض تناقضاً مباشراً مع السياسة الأمريكية القائمة. ولقد اشترك ريتشارد بيرل، رئيس هيئة السياسة الدفاعية ودوغلاس فيث نائب وزير الدفاع في إدارة بوش الحالية ـ أثناء فترة رئاسة كلينتون ـ في تأليف ورقة بحثية لحساب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو، بعنوان «قطع علاقات نظيف: استراتيجية جديدة لتأمين المجال»(٥٩). وقد نصحا فيها نتنياهو بـ «قطع علاقات نظيف» مع عملية سلام الشرق الأوسط التي ترعاها أمريكا.

إن التحالف الغريب الذي صهره اليمين المسيحي والمحافظون الجدد داخل الحزب الجمهوري ومن خلاله على الصعيد القومي أصبح على نحو غير متوقع قوي النفوذ في ممرات السلطة الأمريكية في كل فروع الحكومة. ومنذ حقبة ريغان والدعم الجمهوري للقضايا اليمينية ولإسرائيل يزداد باستمرار. وبعبارة رالف ريد، المسيحي اليميني الناشط والمؤسس والرئيس السابق للائتلاف المسيحي، «لقد أدت الجالية اليهودية دوراً قوياً في إبقاء الحزب الديمقراطي مؤيداً قوياً لإسرائيل ويلعب الإنجيليون دوراً مماثلاً بين الجمهوريين»(٦٠).

---

(٥٩) Richard Perle and Douglas J. Feith, «A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm».

(٦٠) نقلاً عن: Dreher, «Evangelicals and Jews Together: An Unlikely Alliance».

٣ ـ دور إسرائيل داخل الأمة الأمريكية

إن ما دفع التحول الشديد للحزب الجمهوري بدرجة أكبر نحو اليمين ونحو دعم أقوى لإسرائيل هي الأفعال السياسية الإسرائيلية داخل الولايات المتحدة. منذ فوزه في الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٧٧ وحزب الليكود الإسرائيلي وكثير من زعمائه يزرعون بمواظبة وبانتظام قوى الجناح اليميني السياسية ـ الدينية والعلمانية على السواء ـ في الولايات المتحدة.

«ونتيجة لهذا كله فإنه... في الولايات المتحدة تتبلور جماعة ضاغطة (لوبي) ضخمة عالية الصوت من المسيحيين الصهيونيين، ذات نفوذ في الكونغرس وتحظى بالسماع من رئيس متعاطف»(٦١).

في أواخر الثمانينيات أشرف نتنياهو على تحرير كتاب(٦٢) حول الكيفية التي يستطيع بها الغرب أن يحارب الإرهاب، وأسس نتنياهو مركز جوناثان، وهو بمثابة «مصنع أفكار» مناهض للإرهاب، أسماه باسم شقيقه الذي قتل في الغارة الإسرائيلية في مطار عنتيبي بأوغندا. في المؤتمر الأول لهذا المعهد تحدث جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي (آنذاك) وتبنى وجهة النظر في الإرهاب التي دعمها نتنياهو. ولا يزال شولتز وجمهوريون بارزون آخرون يخدمون كأعضاء في مجلس مستشاري ذلك المعهد. وينبغي أن لا يقلل المرء من قيمة حقيقة أن المفهوم الأمريكي لما يشكل إرهاباً متأثر مباشرة بالتعريف الإسرائيلي. ولقد كانت إسرائيل تنشر بإلحاح مثل هذه التصورات والاقتراحات لتكتيكات مناهضة الإرهاب لعدة عقود حتى الآن. وقد مدت يديها إلى الدوائر المحافظة وطلبت دعمهم ضد سياسة خارجية رسمية للحكومة الأمريكية، وهذه بدورها ممارسة إسرائيلية نموذجية، وبالأخص ممارسة لليكود. وحينما زار نتنياهو الولايات المتحدة كرئيس للوزراء اجتمع بالقس جيري فولويل قبل أن يجتمع بالرئيس كلينتون(٦٣).

> **المفهوم الأمريكي لما يشكل إرهاباً متأثر مباشرة بالتعريف الإسرائيلي لهذا الأمر.. وغالباً ما يأخذ الكونغرس موقفاً إلى اليمين من البيت الأبيض، وإلى أقصى اليمين من وزارة الخارجية في ما يتعلق بسياسة الشرق الأوسط!**

لا تقل أهمية في هذا الإضفاء للطابع الإسرائيلي والليكودي على الأمة الأمريكية

---

(٦١) Radio National ABC, <http://www.abc.net.au/rn/talks/8.30/relrpt/stories/s544092.htm>, and Alison Mitchell, «Israel Winning Broad Support from U.S. Right,» *New York Times,* 21/4/2002, <http://www.commondreams.org/headlines02/0421-03.htm>.

(٦٢) Benjamin Netanyahu, ed., *Terrorism: How the West Can Win* (New York: Avon Books, 1987).

(٦٣) Radio National ABC.

أفعال جماعة الضغط (اللوبي) المؤيدة لإسرائيل الجيدة التنظيم والوفيرة التمويل، لجنة الشؤون العامة الأمريكية ـ الإسرائيلية (الإيباك) ووراءها العدد المتزايد من المتبرعين في الحملة اليهودية الأمريكية المؤيدة لليكود لصالح المرشحين المحافظين واليمينيين من الحزب الجمهوري. فإن التبرعات اليهودية التي كانت تذهب أساساً إلى الحزب الديمقراطي تذهب الآن بصورة متزايدة إلى الحزب الجمهوري. «وتمارس قوة (اللوبي المؤيد لإسرائيل) داخل النظام السياسي، بدءاً من المستوى المحلي إلى المستوى القومي عبر النقود الهيّنة، وبخاصة عبر تزويد المرشحين المتعاطفين مع إسرائيل بأموال من خارج الولاية»[٦٤] (المرشح فيها كل منهم). وهكذا فإن النفوذ الأساسي للوبي المؤيد لإسرائيل هو على المسؤولين المنتخبين في الكونغرس وطواقم موظفيهم.

والشعور بالقوة والنفوذ السياسي للجنة «إيباك» واضح ـ مثلاً ـ في مؤتمرها السنوي. وعلى سبيل المثال فإن حضور المؤتمر ضم **نصف** أعضاء مجلس الشيوخ و٩٠ عضواً من مجلس النواب و«ثلاثة عشر من كبار المسؤولين في الإدارة، بينهم اندرو كارد رئيس أركان البيت الأبيض (White House Chief of Staff) الذي حظي بالتصفيق وقوفاً حينما أعلن بالعبرية «يعيش شعب إسرائيل»[٦٥]. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ أقر مجلس النواب بأغلبية ٣٥٢ صوتاً ضد ٢١ صوتاً وامتناع ٢٩ عضواً عن التصويت، وأعرب هذا القرار عن الدعم غير المشروط لإسرائيل الشارونية. وفي اليوم نفسه أقر مجلس الشيوخ الأمريكي أيضاً قراراً مماثلاً، تمت الموافقة عليه بأغلبية ٩٤ صوتاً مقابل صوتين اثنين. «أما أن هذين الاقتراعين تما في الوقت ذاته الذي كان فيه الجيش الإسرائيلي يذبح الفلسطينيين في الضفة الغربية. فقد وجه رسالة مفادها أنه أياً كان ما تفعله إسرائيل فإنه يلقى موافقة شيوخنا ونوابنا»[٦٦]. وهكذا يأخذ الكونغرس غالباً موقفاً إلى اليمين من البيت الأبيض وإلى أقصى اليمين من وزارة الخارجية في ما يتعلق بسياسة الشرق الأوسط.

ومن اللافت أن صحيفة **واشنطن بوست** كتبت في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ «أعضاء الكونغرس الزائرون ينصحون إسرائيل بمقاومة ضغط الإدارة». وهذا عمل مثير للدهشة فيه سمح أعضاء الكونغرس الأمريكي لأنفسهم... في ما يبدو بالسفر إلى بلدان أجنبية على حساب دافع الضرائب بغرض أن يقوضوا علناً جانباً من السياسة الخارجية لحكومتهم»[٦٧]. وبدرجة أهمية «إيباك» تأتي جماعة ضاغطة (لوبي) أخرى موالية لإسرائيل هي «مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى»، الذي يمثل ٥٢ منظمة يهودية، ويشغل منصب نائب الرئيس فيه مالكولم هونلاين (M. Hoenlein)...

---

(٦٤) Michael Lind, «The Israel Lobby,» *Prospect* (April 2002), p. 3 (online).

(٦٥) Massing, «The Israel Lobby».

(٦٦) انظر الخطاب الذي ألقاه جيمس أبو رزق (James Abourezk) عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق عن ولاية داكوتا الجنوبية في المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية ـ العربية لمكافحة التمييز العنصري المنعقد في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

(٦٧) George Sunderland, «Our Vichy Congress» (online).

وجورج ساندرلاند هو الاسم المستعار لعضو في الهيئة التشريعية.

وكان لفترة طويلة يرتبط بعلاقات وثيقة مع حزب الليكود الإسرائيلي»[٦٨]. ونفوذ هذا المؤتمر قوي بشكل خاص على السلطة التنفيذية. والمؤتمر محافظ، إذا لم يكن من الجناح اليميني، في مقارباته (على الأقل بشأن الشرق الأوسط) في فرعي السلطة التنفيذية والتشريعية في الحكومة الأمريكية، ومن المؤكد أنه جعل هذه السياسة غير مثيرة للجدال داخل بنية السلطة في الحكومة الأمريكية، وقد نجح المؤتمر بصورة فعالة بإسكات أي مداولة معقولة عن سياسة أمريكا الشرق أوسطية، سواء في عواقبها القصيرة أو الطويلة الأجل، وعلى الحرب ضد الإرهاب.

منذ نهاية الحرب الباردة والموضوع الرئيسي الذي أشعل بقوة بالغة نشاط العمودين الايديولوجي واللاهوتي للتيار المحافظ الأمريكي هو إسرائيل. وإذا أخذت في الحسبان المصلحة الأمريكية الطويلة الأجل في نفط الشرق الأوسط، فإن الجناح اليميني في الولايات المتحدة قد أعاد تركيز السياسة الخارجية الأمريكية على المنطقة. وبالنسبة إلى الحليفين المحافظين فإن الحرب على الإرهاب ليست مسألة ثانية أو منفصلة، إنها ذاتها مسألة دعم إسرائيل. «منذ بداية الغزو الإسرائيلي (للضفة الغربية) انخرط اليمين المسيحي مع قوى المحافظين الجدد وجماعات الجناح اليميني المؤيدة لإسرائيل، في حملة واسعة عرّفت الصراع الراهن بأنه جزء لا يتجزأ من حرب أمريكا نفسها على الإرهاب، حيث عرفات هو «بن لادن إسرائيل». وهكذا فإن مفاوضة الفلسطينيين هي «هزيمة أخلاقية وأي ضغط على إسرائيل يحرف حرب أمريكا على الإرهاب عن طريقها»[٦٩]. وعلاوة على هذا تؤكد قراءة «الصقور» للأحداث الأخيرة أن معارضة الأفعال الأمريكية، على خطورتها، تبقى معارضة لفظية إلى حد كبير. ولم يبد أي من أوروبا الغربية أو روسيا أو الصين أو العربية السعودية مستعداً لقطع الروابط بطريقة جادة مع الولايات المتحدة»[٧٠].

> يقول مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية أن "عضواً بارزاً ديمقراطياً في مجلس الشيوخ الأمريكي أبلغ وفداً أوروبياً زائراً قبل أيام: جميعنا هنا الآن أعضاء في الليكود...!".

وحتى قبل أن يبدأ الغبار في الاستقرار على مواقع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر شن الحليفان التوأمان في اليمين الأمريكي حملة في الإعلام تؤكد هذه الفكرة وغيرها مثل وجوب عدم منع شارون من تفكيك السلطة الفلسطينية، والدعوة إلى حرب للإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين وإعادة بناء عراق مناسب للمصالح الأمريكية، وللضغط على أعداء إسرائيل في المنطقة ـ سوريا ولبنان وإيران ـ للكف عن دعمهم للإرهاب.

---

(٦٨) Massing, Ibid.

(٦٩) Manar El-Shorbagy, «Hawks Have It Their Way,» *Al-Ahram Weekly* (25 April 2002), <http://www.ahram.org.eg/weekly/2002/583/op11.htm>.

(٧٠) Wallerstein, «The Eagle Has Crash Landed,» p. 6.

وأخيراً فإنه يتعين على الرئيس بوش أن لا يرضخ لنصيحة أولئك الذين ينصحونه في وزارة الخارجية أو في وكالة الاستخبارات المركزية أو غيرهم من الخبراء أو لنصيحة حلفاء أمريكا العرب، الذين يشاركون ـ على أي الأحوال ـ في المسؤولية عن الإرهاب ضد الولايات المتحدة(٧١). لقد أفضت المداولات داخل الإدارة، وبخاصة بين وزارة الخارجية، من ناحية، وبقية مؤسسة الأمن القومي والسياسة الخارجية من الناحية الأخرى، إلى جانب الانتقادات الأوروبية والعربية لسياسة بوش، بالرئيس بوش لأن يختط طريقاً دبلوماسياً مشوشاً جعل سياسته الشرق أوسطية متناقضة، أو في أفضل الأحوال مفتقرة إلى التماسك. ونتيجة لهذا أكسبت بوش في بعض الأوقات انتقادات ـ قاسية أحياناً ـ من اليمين الايديولوجي واللاهوتي. ولكن كما تذهب الحكمة التقليدية والشعبية فإن الرئيس «يحلق مع الصقور» في إدارته.

لقد كان الخطاب الذي وجهه بوش في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ والذي قدم فيه رؤيته للسلام، شأنه شأن سياسته، مفتقراً إلى التماسك. لقد تألف الخطاب من ١٨٦٧ كلمة «خصصت ألف كلمة منها لانتقاد الفلسطينيين وتوجيه المطالب إليهم، بينما تناولت ١٣٧ كلمة فقط ما ينبغي أن تفعل إسرائيل»(٧٢). لقد عمد بوش ـ وقد أخذ مفاتيحه من شارون ـ إلى قلب المعضلة على رأسها بالقول بأن الإرهاب هو الذي يجبر إسرائيل على الإبقاء على الاحتلال، وليس أن الاحتلال هو الذي يولّد المقاومة والإرهاب. لقد وصم عرفات بأنه مذنب بارتكاب الإرهاب ووصف شارون بأنه «رجل سلام». ولم يذكر أن الاحتلال أمر غير مشروع وينبغي أن ينتهي طبقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تشارك الولايات المتحدة في إصدارها. بدلاً من هذا دعا إلى «دولة مؤقتة» ـ وهو مفهوم ينطوي على تناقض لغوي لا موقع له في القانون الدولي أو المعاهدات الدولية، وقد أعاد معاونوه تفسيره بأنه «دولة» ذات «حدود مؤقتة» ـ للفلسطينيين، وجعل ذلك متوقفاً على قيادة فلسطينية جديدة، على سلطة يكون قد تم إصلاحها، وجهاز أمني يحمي أمن إسرائيل ويفرضه. بعبارة أخرى، لقد دعا بوش إلى «تغيير نظام الحكم» كما أصبحت العادة في السياسة الخارجية الأمريكية بشأن «الدول الفاشلة». لقد دعا ـ من الناحية الجوهرية ـ إلى نظام حكم فلسطيني جديد مستعد لقبول شروط إسرائيل، وقد حُولت إلى مطالب أمريكية. ومن الأمور ذات الدلالة أنه لم يكن في خطاب بوش أي بيان في ما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، وهم القسم الأكبر من الشعب الفلسطيني أو بحقهم في العودة.

هذه السياسة الأمريكية الجديدة كما فُصّلت في الخطاب هي مخطط شارون بلا قيد ولا شرط. إنه يتجاهل بصورة شبه تامة عرض السلام من جامعة الدول العربية، باستثناء النص على تطبيع العلاقات مع إسرائيل حتى قبل إنهاء الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. ويؤكد آلوف بين في صحيفة هآرتس (الإسرائيلية) هذه النقطة في تحليل

---

(٧١) Jim Lobe and Tom Barry, «Flying with the Hawks: President Bush Ignores CIA, State Department Experts,» <http://www.tompaine.com/feature.cfm/ID/5545>.

(٧٢) Ali Abunimah, «Bush's Speech–A Vision for Permanent War,» 24 June 2002, <http://www.electrointifada.net>.

معنون بدقة «آرييل شارون يوافق على أفكاره الخاصة»[٧٣]. فلا عجب أن اهتز الإسرائيليون طرباً وأصيب الفلسطينيون بصدمة ـ كما ذكرت صحيفة **نيويورك تايمز**[٧٤]. لقد فاز الصقور الأمريكيون وأصبحت سياسة الليكود الإسرائيلية سياسة أمريكا في المنطقة. يقول كريس باتن مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية أن «عضواً بارزاً ديمقراطياً في مجلس الشيوخ (الأمريكي) أبلغ وفداً أوروبياً زائراً قبل أيام: جميعنا هنا الآن أعضاء في الليكود»[٧٥].

النتيجة

إن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر هي لحظة فاصلة في التاريخ السياسي الأمريكي، على الدرجة نفسها من الدرامية كأي لحظة مماثلة سبقتها. والرد الأمريكي ـ حملة كبرى ضد الإرهاب ـ قد تبلور كسياسة في سياق ثقافة سياسية محافظة، وكونغرس يهيمن عليه المحافظون، وإدارة من المحافظين الجدد. إن (الايديولوجية) المحافظة الجديدة و(اللاهوت) اليميني المسيحي قد انخرطا معاً بقواتهما لدفع السياسات الأمريكية والسياسة الخارجية الأمريكية، وبخاصة في الشرق الأوسط، باتجاه عدواني نزّاع للتدخل عازم بوضوح على إعادة تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة وفق أهوائهما.

> **".. لنضع في اعتبارنا أنه في ثلاث حروب خطيرة خاضتها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ (كوريا وفييتنام وحرب الخليج) انتهت واحدة إلى هزيمة، واثنتان إلى تعادل ـ وهذا ليس سجلاً مجيداً على وجه التحديد!".**

وقد ساعدت أفعال الحكومة الإسرائيلية هذه الحملة وصياغتها الايديولوجية مباشرة داخل أروقة السلطة الأمريكية وفي المحافل العامة. وأصبحت السياسة والأفعال الإسرائيلية مسألة داخلية أمريكية، وليست مجرد مسألة من مسائل السياسة الخارجية الأمريكية. لقد أعطت الحكومة الأمريكية ـ في اتفاق مع الحكومة الإسرائيلية ـ تعريفاً للإرهاب أحادي الجانب ويخدمها ذاتها (إن استبعاد ممارسة إرهاب الدولة من جانب إسرائيل والولايات المتحدة وحلفائها وعملائها أمر يُمارس منذ وقت طويل) وأطلق مبادرات سياسة خارجية تغير شروط العلاقات الخارجية.

أما إذا كانت ستنجح محلياً أو دولياً، وبخاصة في الشرق الأوسط، فإنه أمر ستقرره الديناميات الأمريكية الداخلية ورد الفعل الدولي ـ الأوروبي بخاصة ـ والوضع على أرض الواقع في الشرق الأوسط. إن الولايات المتحدة تقوم ببطء وبانتظام بإضفاء

---

(٧٣) Aluf Benn, «Ariel Sharon Agrees to His Own Ideas,» *Ha'aretz*, item no. 183743, <http://www.haaretzdaily.com>.

(٧٤) James Bennet, «Speech Stuns Palestinians and Thrills Israelis,» *New York Times*, 25/6/2002, <http://www.nytimes.com/2002/06/25/international/mideast>.

(٧٥) Sunderland, «Our Vichy Congress».

طابع مؤسساتي على البنى الداخلية للحرب على الإرهاب. ومن الناحية الأخرى، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد نجحت بتحريك بعض الأفعال في الحرب على الإرهاب دولياً، فإنها تخوض في صعوبات عملية إضفاء الطابع المؤسساتي على الإجراءات والبنيات التي تريدها. وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط فإن «مدرسة الامبريالية الجديدة» الأمريكية في التفكير، تريد إحداث «تغيير نظم الحكم» في العراق وفلسطين وتريد - بحسب ما يفترض - أن تجلب «ديمقراطية» إلى المنطقة بواسطة القوة العسكرية الأمريكية. مع ذلك فإن المسألة الرئيسية هي «كيف يكون إدخال هذه التغيرات؟ وكيف يتم ذلك دون إلحاق ضرر استراتيجي جسيم بالولايات المتحدة»[٧٦]؟

لقد شرع منتقدو سياسات إدارة بوش المتشددة في الظهور في وسائط الإعلام، بين المثقفين وبين النواب والشيوخ المنتخبين. وعلى سبيل المثال فإن إيمانويل والرشتاين يلقي ظلاً من الشك على قدرة أمريكا على تحقيق أهداف سياستها في الشرق الأوسط بواسطة القوة. ويكتب قائلاً: «هل يعني هذا - إذن - أن باستطاعة الولايات المتحدة أن تغزو العراق، أن تغزوه بسرعة، وأن تقيم فيه نظام حكم صديقاً ومستقراً؟ غير مرجح. ولنضع في اعتبارنا أنه في ثلاث حروب خطيرة خاضتها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ (كوريا، وفييتنام، وحرب الخليج) انتهت واحدة إلى هزيمة، واثنتان إلى تعادل - وليس هذا سجلاً مجيداً على وجه التحديد»[٧٧].

إن إدارة بوش تتعرض بصورة متزايدة للهجوم بسبب فضائح قطاع الأعمال التي هزت سوق الأسهم وحي المال والتجارة (وول ستريت). وعلى الأرجح فإن المصاعب الاقتصادية الداخلية والسياسية ستتضافر مع بعض إخفاقات السياسة الخارجية لدفع الإدارة إلى تغيير اتجاه سياستها المتشددة، وبخاصة إذا كانت تعتقد أن التغيير يخدمها على نحو أفضل في فرصها لإعادة الانتخاب □

---

(٧٦) David Ignatius, «Winning Friends in the Arab World,» *Washington Post*, 5/7/2002, p. A21.

(٧٧) Wallerstein, «The Eagle Has Crash Landed,» p. 7.